بيان مراد الإمام ابن حبان من قوله:

(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث

أن هذا الخبر" معلول "في كتابه الصحيح)

إعداد الدكتور

محمد حمدي محمد أبو عبده

أستاذ الحديث المشارك بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية – جامعة حائل

المملكة العربية السعودية

بيان مراد الإمام ابن حبان من قوله:(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر " معلول" في كتابه الصحيح)

محمد حمدي محمد أبوعبده

قسم الثقافة الإسلامية ، كلية التربية ، جامعة حائل ، المملكة العربية السعودية .

البريد الإلكتروني :mabdoh10@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على وصف ابن حبان لبعض الأحاديث في تراجم كتابه (الصحيح) بقوله عنها(معلول)، وبعد البحث والاستقراء التام للكتاب، وقفت على أن ابن حبان ذكر هذا الوصف النقدي(معلول) ست مرات فقط، وقد تبين للباحث أن ابن حبان لم يضع هذا الوصف عشوائيًا، وإنما كان لأغراض مهمة، منها أنه ذكره بجانب الأحاديث التي تروى من وجهين مختلفين عن راو واحد، حيث قام ابن حبان بتصحيح الوجهين في المواضع الستة المشار إليها، ومع البحث فقد وافق ابن حبان بعض أئمة النقد في تصحيح الوجهين، وخالفهم في بعض المواضع كما سيأتي في الدراسة، ثم سيتم تسليط الضوء على أسباب ذكر ابن حبان لهذا الوصف النقدي(معلول).

الكلمات المفتاحية: معلول، الوجهين، صحيح، ابن حبان، المتبحر ، صناعة الحديث.

Explaining what Imam Ibn Hibban means when he says: (He mentioned a piece of news that made someone who is not versed in the art of hadith delusional that this piece of news is a "defect" in his book (Al-Sahih)

Mohammad Handi Abu Abdoh .

College of Education , Islamic Education Section, HAEL University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: mabdoh10@yahoo.com

ABSTACT:

This research highlights ibn Hibban's description of some of the hadiths in the titles(trajim) of his book (Al-Sahih) by saying about them (Maaloul), and after the search and full extrapolation of the book I stood that Ibn Hibban mentioned this critical description (Maaloul) only six times, and the researcher found that Ibn Hibban did not put this description in random, but was for important purposes, including that he mentioned it besides the conversations that are narrated from two different sides of one narrator, where Ibn Hibban corrected the two faces in the six places referred to, and with the search Ibn Hibban agreed with some of the imams of criticism in correcting the two sides, and they were disappointed in some places as will come in the study, and then the reasons for ibn Hibban's mention of this critical description (Maaloul) will be highlighted.

Key words: Maaloul, Two-Sided, True, Ibn Habban,The explorer, Industry of the Hadith.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن الله تعالى أنزل الكتاب وتكفل بحفظه، وهيأ له من يحفظه ويتعهده، ثم أرسل نبيه محمداً ﷺ ليبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب ربهم، فيفسر المجمل، ويخصص العام، ويقيد المطلق وغير ذلك من صور البيان، ثم قيض الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم أصحاباً تعاهدوا سنته وجمعوها وحفظوها وبينوها، وكان إلى جنبهم وبرفقتهم تلاميذ قاموا بما قام به الصحابة الكرام، بل توسعوا في حفظ السنة وتدوينها، ثم جاء من بعدهم أئمة دونوا السنة وحفظوها بجميع طرقها، وأسانيدها، ومتونها، وضبطوها بقواعد، وعلوم، وفنون، ومنها علم علل الحديث، الذي يهتم بأخطاء الرواة الثقات، وأوهامهم، وذلك ليميزوا الصحيح من السقيم، ويبينوا ما هو من كلام رسول الله ﷺ ، مما هو دخيل عليه. وهو من أصعب علوم الحديث وأعوصها، وأكثرها وعورة ومزالق، ولا يستطيع أي أحد خوض غماره إلا أفرادًا معدودين من العلماء والنقاد والأئمة، وكان من بين هؤلاء العلماء والأئمة النقاد؛ الإمام محمد بن حبان البستي ت (٣٥٤هـ)، الذي ألف كثيراً من الكتب المتعلقة بعلوم الحديث، منها ما خصصه لبيان الرواة الثقات، ومنها ما كان لبيان الرواة المجروحين، ومنها ما كان مخصصاً لجمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأبواب الفقهية، وهو كتابه المسمّى(المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها...) المشتهر باسم (صحيح ابن حبان)، الذي كان ميداناً واسعاً للفقه، وعلم علل الأحاديث، فقد تميز هذا الكتاب بذكر علل بعض الأحاديث المروية، وفيها نراه يرد على بعض أهل العلم من نقاد الحديث فيقول

عبارة مشهورة **(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول)!**

وأما سبب الكتابة في هذا الموضوع: فقد قمت باستقراء كتاب ابن حبان (الصحيح) ونظرت في تراجم أبوابه المعلّة، فوجدته يكرر عبارة خاصة كررها ست مرات في صحيحه، وهي قوله**(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول)**، ومع ذكره لأنواع العلل وأشكالها وصورها، إلا إنه لم يذكر كلمة (معلول) بجانب ما أعلّ به تلك الأحاديث؟! إلا في هذه المواضع الستة! مما لفت نظري لتتبع هذه اللفظة في كتابه(الصحيح)، لمعرفة مراده من هذه العبارة.

وأما حدود الدراسة: فستشمل الأحاديث التي ظهر للباحث أن ابن حبان ذكر فيها كلمة (معلول) في تراجم كتابه المعلة في قوله(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول). ولن أتعرض لأي علة أخرى لا تحمل هذه الصفة(معلول).

وتتمثل مشكلة البحث: في أن الإمام ابن حبان خصص هذه الصفة(معلول) بجانب هذه المواضع الستة، ولم يذكرها بجانب الكم الكثير من علل الأحاديث التي ذكرها. فما سبب ذكره لها؟ وما مدلولها؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع:

١- أن هذا الموضوع من صلب علم العلل. وهو مجال واسع للدراسة.

٢- أن هذا البحث يبحث في معاني مصطلحات الأئمة الوصفية والنقدية. وهي مهمة في علم مصطلح الحديث.

٣- أن معرفة مصطلحات الأئمة تجعلنا نقف على الصحيح من السقيم من الأخبار.

٤- أن فهم مصطلحات المحدثين والنقاد يجعلنا نعرف مقاصدهم في مصنفاتهم، حتى لا يقع القارئ في توهيم النقاد وتخطئتهم من غير بينة.

وأما أهداف هذا البحث فتتمثل بما يأتي:

١- جمع لفظ أو وصف (**معلول**) من تراجم كتاب الإمام ابن حبان المعلّة في مكان واحد.

٢-دراسة هذا الوصف(**معلول**)، وبيان مراد الإمام منه.

٣-معرفة أسباب ذكر هذا اللفظ(**معلول**) بجانب هذه الأحاديث الستة التي ذكرها ابن حبان في تراجمه.

وأما الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

فلم أقف -في حدود علمي- على أي بحث اشتمل على دراسة نقدية حديثية تشمل هذا الوصف(معلول) بدراسة مستقلة، وإن كانت هناك دراسات كثيرة حول كتاب الإمام ابن حبان (الصحيح) من حيث دراسة منهجه فيه-بشكل عام-، لكني لم أقف على من أفرد هذه المواضع الستة التي قال فيها ابن حبان(معلول) في بحث مستقل. ومن هذه الدراسات: آراء ابن حبان الحديثية من خلال كتابه الصحيح للباحث علي شيكوش كمال، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجزائر، ١٤٢٨ه، تعرض فيها الباحث لآراء ابن حبان في مصطلح الحديث، ولكنه لم يتعرض لمسألة بحثنا هذا.

المناهج العلمية المستخدمة في البحث:

وقد استخدمت مناهج علمية معتبرة في الدراسة، كالمنهج الاستقرائي لاستقراء تام لكتاب (صحيح ابن حبان) للوقوف على الأحاديث التي وصفها بقوله(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول)، والمنهج الوصفي لبيان طريقة ابن حبان في وصف بعض الأحاديث بقوله(معلول) دون غيرها،

والمنهج التحليلي لتفكيك عبارات الإمام ابن حبان الوصفية في تراجمه، والمنهج النقدي لنقد عبارة ابن حبان حسب قواعد الأئمة المحدثين والنقاد.

وأما الإجراءات المتبعة في هذا البحث:

١- جمع الأحاديث التي ذكر فيها وصف(معلول) من تراجم كتاب ابن حبان(الصحيح) المعلة.

٢-أتجنب الأحاديث التي ذكرها ابن حبان في صحيحه، وذكر عللها الصريحة دون ذكره للفظ(معلول).

٣-أرتب الأحاديث حسب ورودها بالترتيب في تراجم كتاب (صحيح ابن حبان).

٤- ثم أذكر الحديث الذي وصف بقول ابن حبان(**ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول**).

٥- أقوم بتخريج الحديث من مصادره الأصلية، ثم أُبيّن ما يأتي:

- أذكر أسانيد الأحاديث كما ذكرها ابن حبان.

- أسلط الضوء على الراوي مدار علة الحديث، وأذكر ترجمته من كتب التراجم والرجال، وأبيّن أبرز أقوال النقاد فيه. وأترجم كذلك للرواة الذين قد يكونون مظنة للعلة.

- أصدر الحكم النهائي على الراوي أو الرواة، وبالتالي الحكم على إسناد الحديث.

- أبين أقوال النقاد على الحديث من كتب العلل وكتب الجرح والتعديل.

- ثم استخلص مراد ابن حبان من وصفه الحديث بقوله(**ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول**).

وأما تقسيم البحث فقد قسمته إلى: مقدمة بينت فيها أسباب اختيار موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، ومحدداته، ومشكلته، وست مباحث يتخللها مطالب؛ خصصتها لدراسة الأحاديث التي ذكرها ابن حبان بلفظ(معلول)، ثم خاتمة بيّنت فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم فهارس ومراجع البحث.

المبحث الأول

الموضع الأول الذي قال فيه ابن حبان:(ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول)[١]

قال ابن حبان: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة قال: حدثنا بشر بن معاذ العقدي قال: حدثنا أبو عوانة عن عثمان ابن عبدالله بن موهب عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا رسول الله أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال:" إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ"، قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال:" نعم"، قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال:" لا"[٢].

وقال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال:" أمرنا رسول الله □ أن نتوضأ من لحوم الإبل ولا نتوضأ من لحوم الغنم"[٣] .

ثم عقب قائلاً:" **ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول** أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرنا النضر بن شميل قال: حدثنا شعبة عن سماك قال: سمعت أبا ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة عن جابر بن سمرة عن رسول الله □ أنه سئل عن الصلاة في مبات الغنم فرخص فيها وسئل عن الصلاة في مبات الإبل فنهى عنها وسئل عن الوضوء من لحوم الغنم فقال:" إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ".

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤٠٦/٣، ذكر الأمر بالوضوء من أكل لحم الجزور ضد قول من نفى عنه ذلك.
(٢) ابن حبان، الصحيح ٤٠٧/٣ الحديث رقم ١١٢٤ . وأخرجه مسلم(الجامع لصحيح ١٨٩/١ برقم ٨٢٩، باب الوضوء من لحوم الإبل) من طريق سماك وأبي الشعثاء وعبدالله ابن عثمان (ثلاثتهم) عن جعفر بن أبي ثور به مثله.. وله شاهد عند أبي داود(السنن ٧١/١ برقم١٨٤ باب الوضوء من لحوم الإبل.) من طريق عبد الرحمن بن أبى ليلى عن البراء بن عازب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل فقال:" توضئوا منها". وسئل عن لحوم الغنم فقال :"لا تتوضؤوا منها".
(٣) المرجع السابق برقم ١١٢٥ .

ثم قال أبو حاتم(ابن حبان) مبينا وجه الصواب:

"أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة: اسمه جعفر، وكنية أبيه: أبو ثور، فجعفر بن أبي ثور هو: أبو ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة روى عنه: عثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب، **فمن لم يحكم صناعة الحديث توهم أنهما رجلان مجهولان فتفهموا رحمكم الله كيلا تغالطوا فيه**"(١).

قلت: في الإسناد الأول ساقه ابن حبان من طريق عثمان بن عبدالله بن موهب عن **جعفر بن أبي ثور** عن جابر بن سمرة، ثم أعقبه بإسناد آخر من طريق شعبة عن سماك قال: سمعت **أبا ثور** بن عكرمة بن جابر بن سمرة.

والذي يظهر من الإسنادين أن فيهما رجلين مختلفين أحدهما جعفر بن أبي ثور، والآخر أبا ثور ابن عكرمة! لكن الإمام أبا حاتم بيّن هذا اللبس فقال: **فمن لم يحكم صناعة الحديث توهم أنهما رجلان مجهولان!** مما يعني أنهما عنده شخص واحد لا اثنان.

المطلب الأول: وجه الإعلال (المتوهم) عند ابن حبان:

أن هذا الإسناد وجهت له علة جهالة أحد رواته وهو(جعفر بن أبي ثور) بأن سُمِّي باسمين مختلفين يُظنّ أنهما رجلان اثنان! ولعل السبب في ذلك: أن الإسناد الأول يرويه (عثمان بن عبد الله بن موهب) وهو ثقة عنده، والإسناد الثاني يرويه شعبة بن الحجاج الذي قال عنه النقاد –وهو أمير المؤمنين بالحديث– يخطئ في أسماء الرجال(٢)!

(١) المرجع السابق ٣/ ٤٠٨ الحديث رقم ١١٢٦.
(٢) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٠٢/٤. ترجمة رقم ٥٩٠. ونقل قول أبي داود عن شعبة:" أنه يخطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه يعني في الأسماء"، وقول الدارقطني عن شعبة أنه:" كان يخطئ في اسماء الرجال كثيرا لتشاغله بحفظ المتون". بتصرف يسير.

المطلب الثاني: دراسة الإسناد:

بعد البحث المضني في تتبع أسانيد هذا الحديث، وجدت أن حديث جابر بن سمرة المشار إليه ظهر لي أن فيه ثلاث علل:

الأولى: الاختلاف في بيان اسم الراوي(جعفر بن أبي ثور) واسم أبيه، وبيان رتبته.

والثانية: هي أن الحديث اختلف في رفعه، و وقفه.

والثالثة: أن جعفر بن أبي ثور لم يتابع على هذا الحديث.

وسأبين توجيه هذه العلل الثلاث ما أمكنني، وهل هي علل مؤثرة، أم أنها علل غير مؤثرة، ولا سيما أنّ الحديث أخرجه الإمام مسلم في (الجامع الصحيح) ثم استعان بهذا الإسناد أكثر من مرة! وسيظهر من خلال البيان –أيضاً– تصحيح أكثر من إمام لهذ الإسناد، واحتجاجهم فيه. وبالله التوفيق.

أما العلة الأولى الموجهة لهذا الإسناد: الاختلاف في بيان اسم الراوي (جعفر ابن أبي ثور) والتي ينبني عليها هل جعفر بن أبي ثور مجهول؟ ثم بيان رتبته.

في البداية: لا بد من الوقوف على حقيقة ما رجحه الإمام ابن حبان هل هما رجلان أم رجل واحد؟ وهل هذا الاختلاف في اسم الراوي يؤثر على إسناد الحديث فيُعلّه؟ أم أنها علّة غير مؤثرة بله، ومندفعة! وعليه فإنه ينبغي النظر في كتب التراجم، والأسانيد، والمتون، والعلل لمعرفة حقيقة هذا الترجيح! وهذه العلة؟ وأيضاً النظر في أقوال النقاد لمعرفة الراجح في اسم الراوي.

المطلب الثالث: أقوال النقاد في تحديد اسم الراوي، ورتبته:

في مثل هذه المسائل يستحسن الرجوع إلى أقوال المتقدمين من النقاد، ثم ننظر مَنْ نقل عنهم وتبنّى رأى أحدهم ممن جاء بعدهم مِن نقاد المتأخرين، أو مَن خالفهم فيها، وكما هي قاعدة المحدثين النقاد أنّ الحديث إنْ لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه!

وبعد البحث وجدت أنّ أَقْدَمَ من تكلم على اسم الراوي(جعفر بن أبي ثور) **هو الإمام علي بن المديني** ت(٢٣٤ه) فحكم عليه بالجهالة، ولعله يقصد جهالة العين؛ بدليل ما دافع به النقاد عن جعفر بن أبي ثور كما سيأتي، وقد نقل الإمام البيهقي قول الإمام ابن المديني فقال:" وذهب علي بن المديني إلى أنّ جعفر بن أبي ثور هذا مجهول، أخبرناه أبو عبدالله الحافظ أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق الإسفرائني حدثنا محمد بن أحمد بن البراء قال: قال علي:" جعفر هذا مجهول"؛ كذا قال علي"[١].

وقد نجد عذراً للإمام علي بن المديني فيما ذهب إليه من القول بتجهيل(جعفر بن أبي ثور) لوجود اختلاف كبير في اسمه–وسأبينه لاحقاً– وهذا الاختلاف الكبير قد يؤيد ما ذهب إليه الإمام علي بن المديني، لكن المعطيات التي ذكرها النقاد، وأهل التراجم سترفع هذه الجهالة عنه بأدلة، وقرائن ستظهر من خلال التحليل الآتي.

الظاهر من أمر جعفر بن أبي ثور أنه كان من المشهورين(عيناً، وحالاً)، وليس من المجهولين كما ذهب الإمام علي بن المديني، وقد بيّن هذا الإمام الترمذي، فقال:" وجعفر بن أبي ثور هو رجل مشهور، روى عنه سماك بن حرب، وعثمان بن عبدالله بن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء، وهو من ولد جابر بن سمرة"[٢]. وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة:" وهؤلاء الثلاثة من أجِلَّة رواة الحديث"[٣]. مما يرفع الجهالة عن عينه كما هو مقرر في كتب المصطلح[١].

(١) البيهقي، السنن الكبرى ١٥٨/١ برقم ٧٦٧، باب: التوضأ من لحوم الإبل. وحيث أنني لم أقف على كلام علي ابن المديني في كتبه المطبوعة، ولعله من المفقود من كتبه التي وصلت للحافظ البيهقي ولم تصلنا.
(٢) أبو طالب القاضي، ترتيب علل الترمذي الكبير /٤٧ برقم ٤٩.
(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٢١/١ برقم ٣١، باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل.

ثم قام البيهقي بالتعليق على تجهيل ابن المديني فقال:" ومَن روى عنه مثل هؤلاء خرج من أنْ يكون مجهولاً، ولهذا أودعه مسلم بن الحجاج كتابه الصحيح"(٢). ولعل مسلماً روى عنه لِما علمه مِن استقامة حديثه، وصحة نقله، كما ألمح إلى هذا ابن خزيمة فقال:" لم نرَ خلافًا بين علماء أهل الحديث أنّ هذا الخبر صحيح من جهة النقل"(٣).

قلت: وقد يكون الراوي مجهولًا عند أحد النقاد، لكنه يكون مشهورًا معروف العين، والحال، أو إحداهما عند النقاد الآخرين، وهذا له نظائر في كتب التراجم.

وأما رتبة الراوي(جعفر بن أبي ثور) عند النقاد فقد قال الحافظ ابن حجر: " جعفر بن أبي ثور واسم أبيه عكرمة، وقيل غير ذلك، يكنى أبا ثور، **مقبول**"(٤). وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون له متابِع، وإلا فهو ليِّن كما قرر الحافظ ابن حجر(٥). ولكن صنيع الحافظ في كتابه "التهذيب" يظهر منه شيء آخر فقال:" وقال الترمذي في العلل: جعفر مشهور، وقال الحاكم أبو أحمد: هو من مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر... وصحح حديثه في لحوم الإبل مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبو عبدالله بن مندة، والبيهقي، وغير واحد"(٦)، مما يوحي بأنّه أعلى مِن درجة مقبول عنده!

(١) انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الدراية / ٨٨. وقال:" وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم".
(٢) البيهقي، السنن الكبرى ١٥٨/١. الموضع السابق.
(٣) ابن خزيمة، الصحيح ٢١/١ برقم ٣١، باب الأمر بالوضوء من أكل لحوم الإبل.
(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ١٤٠ برقم ٩٣٣.
(٥) انظر: مقدمة ابن حجر، تقريب التهذيب /١. حيث قال عند بيان مراتب الرواة:" السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث".
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨٧/٢ برقم ١٣٢.

ومما يؤيد أن رتبته فوق المقبول:

– رواية جمع من الثقات عنه وهم:(عثمان بن عبدالله بن موهب القرشي، وسِماك بن حرب الهذلي، وأشعث بن أبي الشعثاء المحاربي، وحبيب بن أبي ثابت الكوفي، ومحمد بن قيس الأسدي)[١].

– ثم احتجاج الإمام مسلم به في موضعين من صحيحه[٢] مما يعني أنّه ثقة عنده، وهذا يكون من التوثيق الضمني غير الصريح كما هي عادة البخاري، ومسلم في صحيحيهما في التعامل مع أكثر مِن راوٍ ممن هو على شاكلة جعفر هذا مِمّن ينتقون ممّا صحّ مِن حديثهم.

– ثم تصحيح، وقبول ابن خزيمة لحديثه، ويظهر من خلال قوله:"هذا الخبر صحيح من جهة النقل".

– ثم إن ابن حبان قد ذكره في كتابه "الثقات".

– ويضاف إلى ذلك قول أبي أحمد الحاكم عنه أنّه من مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتُهم عن جابر.

– وأخيراً فقد صحَّحَ حديثه في لحوم الإبِل جمع من الأئمة: مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن منده، والبيهقي، وغيرهم. وكل هذه الإشارات والدلائل لعلها ترفع من رتبة جعفر من مقبول إلى رتبة أعلى منها. فإن لم يكن ثقة مطلقاً، فيكون صدوقًا حسن الحديث. وهو من درجة ورتبة الحديث الحسن، وقد أخرج البخاري، ومسلم عن مثل هذا الضرب من الرواة في أكثر من موضع.

وأما بالنسبة للاختلاف في اسمه: فإن الإمام البخاري كان له رأي آخر في تحديد اسم الراوي جعفر بن أبي ثور، فذهب في "التاريخ الأوسط" إلى ذكر الاختلاف في اسمه، ولعله لم يقف على تحديدٍ ثابتٍ لاسمه، فقال:" جعفر بن أبي ثور بن جابر السّوائي العامري، قال سفيان، وزكريا، وزائدة عن سماك عن جعفر

(١) انظر: أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى ٩/٣، برقم ٩٧٦. وسأبين مصادر روايتهم لاحقاً.
(٢) انظر: مسلم، الجامع الصحيح، باب: الوضوء من لحوم الإبل ١٨٩/١ برقم ٨٢٨، وباب: صوم عاشوراء ١٤٩/٣ برقم ٢٧٠٨.

بن أبي ثور ابن جابر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لم يَرَ في لحوم الغنم وضوءاً. وقال حماد بن سلمة عن سماك عن جعفر بن أبي ثور عن جده جابر. وقال أهل النسب: ولد جابر بن سمرة: خالد، وطلحة، ومسلمة وهو أبو ثور، روى عن جعفر: عثمان بن موهب ومحمد بن قيس"[١].

وفي "التاريخ الكبير" يشعر الباحث بأنّ البخاري يرجّح بأنه جعفر بن أبي ثور، فقد أعاد بعض ما ذكره في "الأوسط"، وقد أشار إلى مثل هذا الحافظ ان حجر في "التهذيب" فقال:" وذكر البخاري في التاريخ(يعني الكبير) الاختلاف في نسبته إلى جابر بن سمرة، وصدّر كلامه بقوله: قال سفيان، وزكريا، وزائدة عن سماك عن جعفر بن أبي ثور ابن جابر عن جابر بن سمرة؛ فكأنه عنده أرجح. والله أعلم"[٢].

وقد أشار البخاري أيضاً إلى الاختلاف على شعبة فيه، فقال:" وقال النضر(هو ابن شميل)[٣] عن شعبة عن سماك قال: سمعت أبا ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال روح(هو ابن عبادة)[٤] حدثنا شعبة قال: حدثنا سماك، وأشعث بن سليم عن أبي ثور عن عكرمة عن جده جابر عن النبي ﷺ .

مما يعني أنه لم يقبل هذا الاختلاف، لأن الرواة عن شعبة(روح بن عبادة، والنضر بن شميل) وهما من الثقات جعلاه اثنان، فقال النضر: (أبا ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة)، وقال روح: (أبي ثور عن عكرمة عن جده جابر). ولعل

(١) البخاري، التاريخ الأوسط ٢/ ١٠٣٣ – ١٠٤١ من رقم ٨٢٥ – ٨٢٩. والتاريخ الكبير ١٨٧/٢ برقم ٢١٤٥.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ١٨٧/٢ برقم ٢١٤٥، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧٤/٢.

(٣) انظر: ابن حجر تهذيب لتهذيب ٣٩١/١٠. ونقل ابن حجر عن العباس قال:" وكان أروى الناس عن شعبة".

(٤) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٩٥/٣. ونقل ابن حجر قول أبي زيد الهروي قال: كنا عند شعبة فسأله رجل عن حديث، وكانت في الرجل عجلة، فقال شعبة: لا والله حتى تلزمني كما لزمني هذا الروح، وهو بين يديه". مما يظهر ملازمة روح لشعبة.

الحمل فيه على شعبة لا عليهما كما ذكر النقاد كما سيأتي وأُبيّن. **ولعله بسب هذا الاختلاف في اسم جعفر بن أبي ثور لم يُخرّج له البخاري في الجامع الصحيح.**

ثم اعترض الإمام الترمذي على الإمام شعبة بن الحجاج، وبيّن أن الخطأ منه، فقال:" أخطأ شعبة في حديث سماك عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء من لحوم الإبل، فقال: عن سماك عن أبي ثور"(١).

قلت: المشهور عن الإمام شعبة أنه كان يغلط في بعض أسماء الرواة كما هو معلوم عند النقاد-وقد أشرت إلى هذا من قبل-! لكن لعل الإمام شعبة لم يغلط في قوله(أبي ثور) لأنه قد يكون(أبو ثور) كنية لجعفر الابن، فتكون كنية الابن، والأب واحدة، فقد وقفت على بيان وتوضيح من الخطيب البغدادي ت(٤٦٣ه) بأن جعفر بن أبي ثور هو نفسه أبا ثور، وفيه أيضاً أن شعبة ضبط الاسم، فقال الخطيب:" جعفر بن أبي ثور، هو أبو ثور الذي روى عنه سماك بن حرب، أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا شعبة أخبرني سماك بن حرب قال: سمعت أبا ثور يُحدّث عن جابر بن سمرة....وذكر حديث الوضوء من لحوم الإبل"(٢).

قلت: فلعل الخطأ وقع مِمّن دون شعبة لا منه، فروح، والنضر رَوَيا عن شعبة اسمين مختلفين مما يقوي بأن الخطأ منهما لا منه، فهل يعقل على إمام كشعبة بن الحجاج أنْ يروي عن راو واحد باسمين مختلفين لحديث واحد؟! فقد يخطئ مرة؛ أمّا مرتان فبعيد. وقد استنبطت هذا من اختلاف روح، والنضر في رواية الإسناد كما يأتي: قال النضر بن شميل: عن شعبة عن سماك قال: سمعت أبا ثور بن عكرمة بن جابر بن سمرة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال روح بن

(١) أبو طالب القاضي، ترتيب علل الترمذي الكبير /٤٧ برقم ٤٩.
(٢) الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتوفيق ٥٣٠/١-٥٣١.

عبادة حدثنا شعبة قال: حدثنا سماك، وأشعث بن سليم عن أبي ثور عن عكرمة عن جده جابر عن النبي ﷺ.

فكما يظهر أن النضر قال: أبا ثور بن عكرمة فجعلهما راوٍ واحد، بينما روح قال: أبي ثور عن عكرمة فجعلهما اثنان!! فإنْ قلنا أنّ الإمام شعبة أخطأ في اسم جعفر، واسم أبيه، لكن هل يجعلهما اثنان؟! فهذا بعيد، ممّا يُقوّي أنّ الذي أخطأ في الإسناد هما روح، والنضر، مما جعل النقاد يلصقون الخطأ بالإمام شعبة لِما أُثر عنه أنّه يُخطئ في أسماء الرجال كما أشرت من قبل.

ثم إن الإمام الدارقطني ت(٣٨٥ه) قد بيّن-أيضاً- **في "العلل"** أنّ شعبة هو الذي وَهَم في اسم أبي ثور، فقال:" وشعبة وهم في قوله: عن أبي ثور بن عكرمة، وإنّما هو: جعفر بن أبي ثور. سمعت دعلجًا، يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: روى عن **جعفر بن أبي ثور** ثلاثة نفر: عثمان بن عبد الله بن موهب، وسماك بن حرب، وأشعث بن أبي الشعثاء، **وكان يكنى: أبا ثور**، وهو من ولد جابر بن سمرة، وأحسبه جده أبا أمه. ثم قال الدارقطني: وقول موسى بن هارون يصحح قول شعبة: عن أبي ثور بن عكرمة، ويجوز أن تكون كنية عكرمة أبا ثور، مثل كنية ابنه"(١).

فنجد أن الإمام الدارقطني بعد أن وهّم شعبة في الاسم، قد عضد قول شعبة، وصحّحَه بما قاله موسى بن هارون كما سبق.

والذي يظهر لي بأنّ شعبة روى الاسم على الوجه الصحيح، فقال عن (أبي ثور)، ويقصد جعفر بن أبي ثور، وهي كنيته، كما قال النقاد، لكن الرواة عن شعبة هم مَن وقعوا في الوهم والالتباس كما بيّنت.

ثم إنّه تبين لي بأن وهماً آخر قد وقع في اسم (جعفر) هذا، فقد بيّن أبو أحمد الحاكم ت(٣٧٨ه) أنّ اسم (عكرمة) في نسب جعفر هو وهم فاحش غير محفوظ، فبعد أن ذكر الاختلاف في اسمه على وجوه كثيرة، وبيّن أنّها مُلَفّقة، وأنّ

(١) الدارقطني، علل الأحاديث النبوية ١٢/ ٤٠٥ – ٤٠٦.

الصواب هو جعفر بن أبي ثور، **قال:**" أبو ثور مسلم، ويُقَال: مسلمة. **قال بعضهم: ابن عكرمة،** عَن جَدِّه جابر بن سَمُرة السوائي. **وهو فاحش لم يحفظ من قاله.** وجعفر أحد مشايخ الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر بن سَمُرة. رَوى عنه غير واحد من مشايخ الكوفيين منهم عثمان بن عبدالله بن موهب القرشي، وسماك بن حرب الهذلي، وأشعث بن أبي الشعثاء المحاربي، وحبيب بن أبي ثابت الكوفي، ومحمد بن قيس الأسدي. **وقال مَنْ حَفِظ مِنْ أصحاب سِمَاك بن حرب، وَالأشعث بن سليم عنهما في هذا الحديث عن جعفر بن أبي ثور بن جابر بن سَمُرة، عَن جَدِّه ابن سَمُرة، وَهُو الصواب"**[(١)].

وخلاصة الاختلاف في اسم، ونسب (جعفر بن أبي ثور) كما وقفت عليه من كتب، وأقوال النقاد كما ذكرها ابو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى"، والبخاري في "التاريخ الكبير والأوسط"، وابن حبان في "الصحيح"، وابن حجر في "تهذيب التهذيب"[(٢)] ما يأتي:

هذا الحديث رواه جعفر بن أبي ثور، ورُوي عنه من وجوه مختلفة، ألخصها وأرتبها كما يأتي:

أولاً: سماك بن حرب، وعثمان بن عبدالله بن موهب، ومحمد بن قيس، والأشعث بن أبي الشعثاء رووه عن جعفر بن أبي ثور ثم اختلفوا عن جعفر.

فرواه عثمان بن عبدالله بن موهب، ومحمد بن قيس، والأشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة (وهو جد جعفر).

أما سماك بن حرب، فقد رُوِي عنه من وجوه كثيرة مختلفة على النحو الآتي:

١-رواه الثوري، وزكريا بن زائدة، وأسباط، وأبو خيثمة، وزائدة بن قدامة، وإسرائيل بن أبي إسحق عن سماك عن جعفر بن أبي ثور عن جده جابر بن سمرة.

(١) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى ٩/٣ برقم ٩٧٦. بتصرف يسير.
(٢) المرجع السابق ٩/٣ - ١٢، البخاري، التاريخ الكبير ١٨٧/٢ – ١٨٨، والأوسط ١٩٤/١ – ١٩٥، ابن حبان، الصحيح، ٤٠٦/٣ – ٤٠٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨٦/٢ – ٨٧.

٢-وأما شعبة، فقد رواه عن سماك أيضًا، واختلف الرواة عنه:

فرواه النضر بن شميل، ومحمد بن جعفر عن شعبة عن سماك عن أبي ثور بن عكرمة بن جابر عن جابر بن سمرة.

ورواه روح بن عبادة عن شعبة عن سماك، وأشعث عن أبي ثور عن عكرمة عن جده جابر بن سمرة.

٣- ورواه حماد بن سلمة عن سماك أيضًا من وجهين مختلفين:

الأول: رواه يعقوب بن إسحاق عن حماد بن سلمة عن سماك عن جعفر بن أبي ثور عن جابر ابن سمرة.

والثاني: رواه عبد الملك بن عبد العزيز النسائي عن حماد بن سلمة عن سماك عن جعفر بن ثور بن جابر بن سمرة عن جده جابر بن سمرة.

وصوّب أبو أحمد الحاكم قول من قال: جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة، وذكر أن جعفر هو ابن أبي ثور بن جابر بن سمرة وقد روى حديث الوضوء من لحوم الإبل. وأضاف قائلاً: "ولا أعرف لأبي ثور بن جابر بن سمرة حديثاً عن أبيه جابر بن سمرة، ولا عن أحد من الصحابة"(١) .

قلت: مما يعني أن جعفر بن أبي ثور يروي عن جده الصحابي جابر بن سمرة. وليس عن أبيه (أبي ثور).

ثم قام الإمام أبي أحمد الحاكم بتخطئة حماد بن سلمة في نِسبة، وضَبط الاسم وعدم تكنيته: (عن سماك عن جعفر بن ثور)، واحتج بقول أبي السائب، وهو(سَلم بن جنادة) أنّ اسم أبي ثور(الأب) هو مسلم بن جابر بن سمرة. فقال:" وقال بعض أهل النسب: ولد جابر بن سمرة (خالد، وطلحة، ومسلمة وهو أبو ثور)"(٢).

ثم ظهر لي أيضاً أن الإمام ابن حبان أخطأ في ضبط اسم جعفر، ونسبه، فقال:" أبو ثور اسمه جعفر، وكنية أبيه أبا ثور، فجعفر بن أبي ثور هو(أبو ثور بن

(١) انظر: الأسامي والكنى ١٢/٣ .
(٢) المرجع السابق ١٣/٣.

عكرمة بن جابر بن سمرة) ". ممّا يعني أنّه يقول أنّ أبا جعفر اسمه (عكرمة)، وقد ذكرت أنّ أبا أحمد الحاكم قد وَهَّم قائله وقال إنه "غير محفوظ".

ثانياً: ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال حدثني مَن سمع جابر بن سمرة يقول"[١]. وفي هذا الإسناد فإنّ حبيب بن أبي ثابت خالف جميع من سبق ذكرهم، ولم يذكر جعفر بن أبي ثور بل أبهمه، وجعل الحديث موقوفاً من كلام جابر بن سمرة وهي العلة الثانية التي وقفت عليها في هذا الإسناد وهذا بيانها.

المطلب الرابع: العلة الثانية التي وُجّهت لهذا الحديث: هي الاختلاف في رفعه، ووقفه.

جميع الرواة الذي ذكرتهم سابقاً قاموا برفع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، إلا حبيباً بن أبي ثابت، وهو "ثقة فقيه، كثير الإرسال والتدليس"[٢]، فقد رواه موقوفاً، كما ذكره ابن المنذر ت(٣١٨ه)، فقال حدثنا علي بن الحسين ثنا عبدالله عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت قال أنبأني من سمع جابر بن سمرة يقول: كنا نتوضأ...الحديث"[٣]، وقد ذكر ابن أبي شيبة متابعًا لحبيب من طريق وكيع عن محمد بن قيس، فقال: حدثنا وكيع عن محمد بن قيس عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال: كنا نتوضأ من لحوم الأبل، ولا نتوضأ من لحوم الغنم"[٤]. ومحمد بن قيس هو "ثقة"[٥]. **قلت:** فلعل وَقْف الحديث كان بسبب عادة بعض الرواة يرفعونه مرة، ويوقفونه مرة أخرى، وهي عادة مشتهرة بين بعض الرواة كما بيّن أهل المصطلح، والنقد. مما يجعلني أقول بأن الموقوف لا يُعِلُّ المرفوع. إذن فهي

(١) الأسامي والكنى ١٢/٣ . وقال أبو أحمد الحاكم :" وأخبرنا أبو القاسم البغوي حَدَّثنا يعقوب بن إبراهيم يَعني الدورقي حَدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي". بهذا الإسناد.
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ١٥٠/١ برقم ١٠٨٤.
(٣) ابن المنذر، الأوسط ٤٨/١ برقم ٣٢.
(٤) ابن أبي شيبة، المصنف ٤٦/١ برقم ٥١٧، باب: في الوضوء من لحوم الإبل.
(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ٥٠٣/٢ برقم ٦٢٤٣.

علة غير مؤثرة في هذه الحالة. ويُضاف إلى هذا بأنّ الرفع مُقَدّم، وذلك بأنّ مَنْ رفع الحديث أكثر، وأوثق كالثوري، وغيره ممّن ذكرتهم عن سماك، ثم إنّ معه زيادة علم.

المطلب الخامس: العلة الثالثة: بأن جعفر بن أبي ثور لم يتابع على هذا الحديث.

فلم أقف له على متابع، لكن الإمام الترمذي ذكر في (الجامع):" **قال إسحق: صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة**"(١). مما يعني أنّ تصحيح هذا الإسناد من طريق جعفر بن أبي ثور يرفع علة التفرد، ويجعلها مقبولة عند النقاد، وممّا قد يُحتمل مِنْ مثل جعفر بن أبي ثور. ولا غرو أنّ أصحاب كتب الصحاح كمسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، وغيرهم قد أخرجوه في صحاحهم محتجّين به من غير اعتراض على تفرد جعفر به، ثم يُفهَم مِنْ كلام الترمذي بما نقله عن إسحق بأنّ الوضوء مِن لحوم الإبل لم يصح فيها غير حديثين هما حديث البراء بن عازب، وحديث جعفر بن أبي ثور ممّا يعني تقوية للمتن الذي تفرد به جعفر بن أبي ثور.

قلت: وبعد هذه الجولة بين العلل الثلاث لهذا الحديث، تبين لي صحة ما ذهب إليه الإمام ابن حبان في قوله:" **ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن هذا الخبر معلول**"، وأن من أعلَّ الحديث قد وقع في الوهم، وأنّ هذا الحديث ليس معلولاً بل هو عمدة، وأصل في بابه كما قال النقاد، والفقهاء، ممّا يبيّن لنا أنّ ابن حبان هو إمام متبحر في علل الأحاديث، وأسماء الرواة. وأمّا قول ابن حبان:" **فمن لم يحكم صناعة الحديث توهم أنهما رجلان مجهولان فتفهموا رحمكم الله كيلا تغالطوا فيه**"، فيدل على أهمية معرفة(الكنى، والألقاب)، وتصرّف الرواة في

(١) الترمذي، الجامع ١٢٢/١ برقم ٨١.

أسماء شيوخهم حتى لا يَظن الراوي الواحد أنّهما راويين، فيُجهلهما، أو يُجَهّل أحدهما، ثم يُعِل الخبر بما لا عِلة فيه! ولهذا أكثر الأئمة من التصنيف في أسماء الرواة، وكُناهم، وألقابهم، وحرصوا على تمييز ذلك دفعاً للوقوع في هذا المأزق، ثمّ إنّ الاتهام بالجهالة هو مِنْ باب العلل التي يُعِلُّ بها النقاد الأحاديث، وهي مِن أوهام الرواة، وأخطائهم المؤثرة في الحكم على الأسانيد. لذلك حاول الإمام ابن حبان أنْ يدفعها. رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني

الموضع الثاني الذي قال فيه ابن حبان:(ذكر خبر قد يوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن خبر ربيعة بن عثمان الذي ذكرناه معلول)[١]

قال ابن حبان:" أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ربيعة بن عثمان حدثني عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد قال: اختلف رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال أحدهما: هو مسجد المدينة، وقال الآخر: هو مسجد قباء، فأتوا النبي ﷺ فقال:" هو مسجدي هذا"[٢].

وقال عقبه:" **ذكر خبر قد يوهم من لم يحكم صناعة الحديث أنّ خبر ربيعة بن عثمان الذي ذكرناه معلول**".

ثم قال:" أخبرنا ابن قتيبة حدثنا يزيد بن موهب حدثنا الليث بن سعد عن عمران بن أبي أنس عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري أنه قال: تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى، فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : "هو مسجدي هذا". **قال(أبو حاتم): الطريقان جميعاً محفوظان**"[٣] .

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤٨٢/٤ برقم ١٦٠٤. باب ذكر البيان بأن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد المدينة ، ثم أعاده في باب: ذكر وصف المسجد الذي أسس على التقوى برقم ١٦٠٥. وقال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا ربيعة بن عثمان قال : حدثني عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد قال : اختلف رجلان في المسجد.

(٢) وهذا الحديث أخرجه: أحمد، المسند برقم ٢٢٨٥٧، قال: ثنا وكيع ثنا ربيعة بن عثمان التيمي عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد بمثله. وابن أبي شيبة، المصنف برقم ٧٦٠٣. وقال: حدثنا وكيع عن ربيعة بن عثمان قال: حدثني عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد. بمثله.

(٣) المرجع السابق، ٤٨٣/٤ برقم ١٦٠٦.

المطلب الأول: وجه الإعلال المتوهم عند ابن حبان:

يظهر من الإسنادين المذكورين أنّ بينهما اختلافًا خاصة أنّ مدار الإسناد هو عمران بن أبي أنس[١]، وكأن الرواة عنه يروونه مِن وجهين: مرة عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد، ومرة عن عمران ابن أبي أنس عن **ابن أبي سعيد** الخدري عن أبيه(ومرة ذكروا أنه سعيد بن أبي سعيد، ومرة ذكروا أنه عبدالرحمن بن أبي سعيد، ومرة لم يُسمّوه ابن أبي سعيد)! والقصة واحدة-كما سيأتي- مما يظهر أن وهماً قد وقع من أحد الرواة في هذا الإسناد؟! فهل الحديث مِن مُسند سهل بن سعد، أم مِن مسند أبي سعيد الخدري؟

مما دعا الإمام ابن حبان للقول: ذكر خبر قد يوهم مَن لم يُحْكِم صناعة الحديث أنّ خبر ربيعة ابن عثمان الذي ذكرناه معلول"! ويشير بهذا إلى أنّ أحد الطريقين قد يكون غير محفوظ؛ عند مَن توهم ذلك!

لذا لا بد من جمع طرق هذا الحديث، وأقوال النقاد فيها، وبيان رتبة رواتهما، للوقوف على حقيقة ما قاله الإمام ابن حبان، وأيهما المحفوظ؟ أم أنهما جميعًا محفوظان كما قال ابن حبان؟

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ٤٢٩/٢ برقم ٥١٤٥. وقال:" عمران بن أبي أنس القرشي، العامري، المدني، نزل الإسكندرية، ثقة، من الخامسة، مات سنة سبع عشرة ومائة بالمدينة". من رجال مسلم.

المطلب الثاني: أقوال النقاد في إسنادي الحديث:

- هذا الحديث روي من طريق صحابيين هما: **أبا سعيد الخدري، و سهل بن سعد**. وروي الحديث بألفاظ متقاربة(بعضها بلفظ تام، والآخر بلفظ مختصر)، وكلها تدل على المقصود بالمسجد الذي أسس على التقوى.

فأما إسناد حديث أبي سعيد الخدري؛ فله طرق عنه:

الأول: عن يحيى بن سعيد القطان(١) **عن حُميد الخرّاط المدني**(٢) قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن(٣) قال: مرَّ بي عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري فقلت له: كيف سمعت أباك يذكر في المسجد الذي أُسِّس على التقوى؟ قال: قال أبي: دخلت على رسول الله – ﷺ– في بيت بعض نسائه فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفًا من حصباء، فضرب به الأرض. ثم قال: "هو مسجدكم هذا"(لِمَسجد المدينة). فقلت(القائل أبو سلمة): أشهد أني سمعت أباك هكذا يذكره"(٤).

لكن رواه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل، ولم يذكر فيه عبد الرحمن بن أبي سعيد، فقال:

---

(١) قال ابن حجر، تقريب التهذيب ٥٩١/٢ برقم ٧٥٥٧ : يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ التميمي أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وله ثمان وسبعون.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ١٨١/١ برقم ١٥٤٦. وقال:" حميد بن زياد أبو صخر ابن أبي المخارق الخرَّاط، صاحب العباء، مدني، سكن مصر، ويقال: هو حميد بن صخر، أبو مودود الخراط، وقيل: إنهما اثنان. صدوق يهم، من السادسة، مات سنة تسع وثمانين ومائة".

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ٦٤٥/٢ برقم ٨١٤٢. وقال: أبو سلمة ابن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبدالله، وقيل: إسماعيل. ثقة مكثر. من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: أحمد، المسند، ٢٤/٣ برقم ١١٢٠٣، ومسلم، الجامع الصحيح، ١٢٦/٤ برقم ٣٤٥٣، باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى هو مسجد النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة. والطبري، التفسير، ٦٨٣/١١ برقم ١٧٢٩٠، والطحاوي، تهذيب مشكل الآثار، ٤٠/١٢ برقم ٤٧٣٥، كلهم من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد الخراط به مثله.

حدثنا حاتم بن إسماعيل[١] عن حميد بن صخر عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي–صلى الله عليه وسلم– بمثله[٢].

قلت: ويحيى بن سعيد القطان أوثق، وأتقن من حاتم بن إسماعيل، وروايته بالوصل مقدمة على رواية حاتم بن إسماعيل التي لم يذكر فيها عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، ولعله وهم بعدم ذكر عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري.

ثم اختُلِف فيه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري:

فرواه ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن أسامة بن زيد الليثي[٣] عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال: قال : المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ "[٤]. وجعله من قول أبيه، وليس مرفوعًا.

ويظهر من ترجمة الراويين: أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأسامة بن زيد الليثي أنّ رواية أبي سلمة (بالرفع) مقدمة على رواية أسامة (بالوقف) لأنه أوثق، وأتقن منه.

الثاني: فيرويه عمران بن أبي أنس القرشي، واختلف عنه:

١–رواه الليث عن عمران بن أبي أنس عن **سعيد بن أبي سعيد** عن أبي سعيد الخدري، واختلف عنه:

---

(١) قال ابن حجر، تقريب التهذيب ١٤٤/١ برقم ٩٩٤: حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، مولاهم، أصله من الكوفة، صحيح الكتاب صدوق يهم، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة.

(٢) ابن أبي شيبة، ٣٧٢/٢ برقم ٧٦٠٧، وأخرجه عنه مسلم، الجامع الصحيح، ١٢٦/٤، برقم ٣٤٥٤. وقال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعثي (قال سعيد: أخبرنا، وقال أبو بكر: حدثنا)، وأبي يعلى، المسند، ٣٠٣/٢ برقم ١٠٢٩، أيضًا عن ابن أبي شيبة به مثله. قلت: ولعل هذا من المواضع في (صحيح مسلم)التي يشير فيها إلى الإعلال الإشاري، وذلك بأن ذكر الرواية الموصولة، أولًا ثم ذكر هذه الرواية المنقطعة لبيان إعلالها.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ٩٨/١ برقم ٣١٧. وقال: أسامة بن زيد الليثي، مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وهو ابن بضع وسبعين.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف، ٣٧٢/٢ برقم ٧٦٠٢. وأخرجه أيضًا الحاكم، المستدرك ٣٦٤/٢ برقم ٣٢٨٥ من طريق ابن أبي شيبة به مثله.

فرواه أحمد[١] عن موسى بن داود الضبّي[٢]، ورواه الطحاوي عن (عبدالله بن وهب، وشعيب بن الليث، وعبد الله بن عبد الحكم المصري)[٣] ، كلهم عن الليث به[٤].

٢-ورواه الليث عن عمران بن أبي أنس عن **ابن أبي سعيد** عن أبيه به.**(ولم يُسَمِّه)**

وهذا رواه أحمد **عن إسحق بن عيسى بن نجيح البغدادي**[٥]. وابن حبان عن **يزيد بن خالد**[٦]، وأحمد، والترمذي، والنسائي، وابن عبد البر**عن قتيبة بن سعيد**[٧] **سعيد**[٧] **ثلاثتهم عن الليث به**[٨].

ولعل الطريق الثانية التي يوجد فيها إبهام اسم ابن أبي سعيد أصَحّ، وأضبط مِن الطريق الأولى التي فيها ذِكر "سعيد بن أبي سعيد الخدري"، فلم أقف على ولد له باسم "سعيد" بل المشهور في كتب التراجم أنّ له ابنا واحداً هو "عبد الرحمن"، وقد أشار الإمام مسلم إلى شيء من هذا فقال:" وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وسعيد بن عمرو الأشعثي(قال سعيد أخبرنا، وقال أبو بكر حدثنا حاتم بن إسماعيل)عن حميد

(١) أحمد، المسند ٨٩/٣ برقم ١١٨٦٤،
(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ١٠٢/١ برقم ٣٧٥:" إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع، سكن أذنة، صدوق، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة ومائتين، وقيل بعدها بسنة".
(٣) الطحاوي، شرح مشكل الآثار ١٦٨/١٢ برقم ٤٧٣٦.
(٤) بلفظ" عن أبي سعيد الخدري قال : تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى فقال أحدهما هو مسجد قباء وقال الآخر هو مسجد النبي صلى الله عليه و سلم فقال النبي صلى الله عليه و سلم هو مسجدي هذا".
(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب ١٠٢/١ برقم ٣٧٥. وقال:" إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع، سكن أذنة، صدوق، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة ومائتين، وقيل بعدها بسنة".. من رجال مسلم.
(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب ٦٠٠/٢ برقم ٧٧٠٨. وقال:" يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن مَوهَب الرملي أبو خالد، ثقه عابد، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، أو بعدها".
(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب ٤٥٤/٢ برقم ٥٥٢٢. وقال:" قتيبة بن سعيد بن جَميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، يقال اسمه: يحيى، وقيل: علي، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين، عن تسعين سنة".
(٨) بلفظ:" عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه انه قال : تماري رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم فقال رجل هو مسجد قباء وقال رجل هو مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال رسول الله ﷺ هو مسجدي ". وقال الترمذي، الجامع ٢٨٠/٥ برقم ٣٠٩٩:" هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث عمران بن أبي أنس، وقد روي هذا عن أبي سعيد من غير هذا الوجه، ورواه أنيس بن أبي يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضي الله عنه ".

عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، ولم يذكر عبدالرحمن بن أبي سعيد في الإسناد"، فالذي يظهر لي بأن خطأً وقع في اسم ابن أبي سعيد الخدري، ولعله وقع من أحد النساخ، أو أنّه خطأ من أحد الرواة عن الليث.

وأما طريق سهل بن سعد:

فرواه (أحمد، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن حبان، والطبراني)[١] كلهم عن وكيع عن ربيعة ابن عثمان[٢] ثني عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد.

وذكر الامام أحمد متابعة لربيعة بن عثمان، فقال: ثنا عبدالله بن الحرث حدثني الأسلمي يعني عبدالله بن عامر عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سُئل عن المسجد الذي أُسِّس على التقوى، قال:" هو مسجدي"[٣].

لكنها متابعة ضعيفة، بسبب عبدالله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف[٤]. فلا تقوى متابعته على تقوية حديث ربيعة.

المطلب الثالث: مناقشة ابن حبان فيما ذهب إليه من ترجيح.

ظهر للباحث أنّ ربيعة قد يكون وهم في هذا الإسناد، فجعله مِن مُسند سهل بن سعد، بينما الإمام ابن حبان أكَّد أنّ الطريقين محفوظان! وهذا يُخالف ما أشار إليه النقاد للأمور الآتية:

---

(١) أحمد، المسند، ٣٣١/٥ برقم ٢٢٨٥٧، ابن أبي شيبة، المصنف ٣٧٢/٢ برقم ٧٦٠٣، عبد بن حميد، المنتخب من المسند، ٣٧٣/١ برقم ٤٦٦، ابن حبان، الصحيح ٤٨٢/٤ برقم ١٦٠٤، الطبراني، المعجم الكبير، ٦/ ٤ برقم ٥٨٩٤.

(٢) قال ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٢٥/٣ برقم ٤٩٣ : " قال إسحاق ابن منصور عن ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: إلى الصدق ما هو، وليس بذاك القوي، وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، ووقع له ذكر في البخاري ضمناً، في اثر علقه، وقال ابن سعد عن الواقدي وكان ثقة قليل الحديث، وكان فيه عسر، وقال ابن وضاح: سمعت ابن نمير يقول: ربيعة بن عثمان ثقة، وقال مسعود السجزي عن الحاكم: كان من ثقات أهل المدينة، ممن يجمع حديثه".

(٣) أحمد، المسند ٣٣٥/٥ برقم ٢٢٨٨٩.

(٤) قال ابن حجر، تقريب التهذيب ٣٠٩/١ برقم ٣٤٠٦:" عبد الله بن عامر، الأسلمي، أبو عامر المدني. ضعيف من السابعة، مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومائة".

١- إخراج مسلم للحديث مِن مُسند أبي سعيد الخدري، وأخرج الطريق الثانية المنقطعة أيضًا عن أبي سعيد، وكأنّه لم يرتضِ طريق سهل بن سعد. وأيضًا؛ من عادة الإمام مسلم أنْ يذكر اختلاف الأسانيد في أحاديث الباب. وهنا لم يذكر الحديث من طريق سهل بن سعد! فقال:" وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وسعيد بن عمرو الأشعثي(قال سعيد أخبرنا، وقال أبو بكر حدثنا: حاتم بن إسماعيل) عن حميد عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي بمثله، ولم يذكر عبدالرحمن بن أبي سعيد في الإسناد"(١).

٢- ولما سُئِل الدارقطني عن حديث عمران بن أبي أنس ذكر طرقه، والاختلاف عنه فيها وقال: "ويُشبه أنْ يكون القولُ قولَ الليث عن عمران بن أبي أنس، والله أعلم"(٢).

٣- وذهب الحافظ ابن حجر بعد أنْ ذكر طرق الحديث، إلى القول بأنّ الحديث مِن طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه هو المحفوظ"(٣).

٤- أنّ إسناد الحديث من طريق الليث، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن عمران بن أبي أنس عن عبدالرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد أتقن، وأوثق مِن طريق ربيعة بن عثمان.

---

(١) مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح ١٠١٥/٢ برقم ١٣٩٨.

(٢) الدارقطني، علل الأحاديث النبوية ٢٧١/١١ برقم ٢٢٨٠. وفيه: سئل الدراقطني عن حديث عبد الرحمن ابن أبي سعيد، عن أبيه، فقال: تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى، فقال صلى الله عليه وسلم: هو مسجدي هذا. قال: يرويه عمران بن أبي أنس، واختلف عنه؛ فرواه الليث بن سعد عن عمران بن أبي أنس، عن ابن أبي سعيد، عن أبيه. ورواه أبو الوليد عن الليث، فلم يقم إسناده. ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد عن أبي ابن كعب. وخالفه ربيعة بن عثمان التيمي وأسامة ابن زيد فرواه عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر أُبَيًّا".

(٣) قال ابن حجر(تعجيل المنفعة /١٥١) بعد أن ذكر طرق الحديث:" وأخرجه الترمذي والنسائي عن قتيبة بهذا السند إلى عمران فقالا: عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه وهو المحفوظ، وكذا قال أسامة بن زيد الليثي، وعبدالله بن عامر الأسلمي عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، وقال الأسلمي: عن عمران ابن أبي أنس عن سهل بن سعد. وصححه ابن حبان".

٥- أنّ ربيعة بن عثمان تَكلّم النُّقاد في حفظه، وضبطه، فبعضهم وثّقه، وبعضهم الآخر كأبي حاتم الرازي ذكر بأنّه منكَر الحديث يُكتَب حديثه، وأبي زرعة الرازي قال عنه بأنه مِن أهل الصدق ليس بالقوي، كما أشرت من قبل. ومَنْ كان هذا حاله، فلا يَقوى على مقاومة راويان بحجم أبي سلمة بن عبد الرحمن، والليث بن سعد.

والمتابعة التي ذكرها الإمام أحمد لو كانت قوية لقلنا أنّها تصلح لتقوية رواية ربيعة، وبذلك نوافق ما ذهب إليه الإمام ابن حبان بأنّ الطريقين محفوظان، لكنّ المتابعة لم تنفع ربيعة لضعفها!

٦- وقال الشيخ الألباني:" أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) بهذا الإسناد(أخبرنا الحسن ابن سفيان حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن ربيعة بن عثمان حدثني عمران بن أبي أنس: عن سهل بن سعد) وهو جيد، لولا أن ربيعة بن عثمان مع كونه من رجال مسلم، قد تَكلَّم في حفظه بعض الأئمة؛ فقال أبو حاتم: منكر الحديث، يُكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ليس بذاك القوي. وتبنى هذا القول الذهبي في (الكاشف)[١]، وقال الحافظ:(صدوق له أوهام)[٢]. ولذلك فإني أقول: أخشى أن يكون وَهِمَ في جعله الحديث من مسند سهل بن سعد، فقد خالفه الليث بن سعد فقال: عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبي سعيد الخدري به"، وتابعه عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عند مسلم (٤/ ١٢٦) وتابعه عنه أبو سلمة عن أبي سعيد، وأبو يحيى الأسلمي عنه عند الترمذي

(١) الذهبي، الكاشف ٣٩٣/١ برقم ١٥٥٢. ونقل قول أبي زرعة بأنه:" ليس بذاك".
ابن حجر، تقريب التهذيب ٢٠٧/١ برقم ١٩١٣، وقال:" ربيعة بن عثمان بن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي أبو عثمان المدني، صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن سبع وسبعين".

وصحَّحه ابن حبان أيضًا، وزاد: (وفي ذلك خير كثير)[1]، وسنده صحيح. فالحديث حديث أبي سعيد، وليس حديث سهل بن سعد خلافاً لابن حبان"[2].

قلت: وظهر للباحث من خلال أقوال النقاد السابقة بأنّ الحديث ليس محل اتفاق على أنّه من مُسند سهل بن سعد، بل النُّقاد كلهم قالوا بأنه غير محفوظ، لقوة الأدلة، والقرائن على ترجيح طريق الليث، ومن تابَعه على طريق ربيعة بن عثمان. لا كما قال ابن حبان بأنّه طريق محفوظ! والله تعالى أعلم.

ويظهر لنا أهمية معرفة(صحة الوجهين) عند النقاد، وكيفية تعاملهم معها، وذلك أنّ الحديث قد يُروى عن التابعي، ويكون له في هذا الحديث صحابيان، فيَظنّ الظّانّ أنّ أحدهما معلول، أو كلاهما لاضطرابه، بينما يكون الطريقان صحيحين بأنْ يسمع الحديث من الصحابيين كليهما، فمرة يُحدّث به عن هذا، ومرة يُحدّث به عن الآخر. فيَروي كل تلميذ ما حدّثه. وممّا يُعين على كشف ذلك أنْ يَروي هذا التابعي –في بعض الطرق عنه– الحديث جامعاً بذكر الصحابيين، لكنْ هذا ليس شرطاً ما دام رواة الحديثين ثقات. وممّا ينبغي التنبيه عليه، أنّ ذلك لا يختصّ بالتابعي مع الصحابة، بل ما دون التابعي من باب أولى، لأنّ كثيراً من الرواة يكون مُكثِراً من الشيوخ، واسع الرواية، فيَسمَع الحديث من عدة شيوخ، فيَروي الحديث بحسب المناسبة، أو النشاط، والكسل جميعاً.

(١) رواه ابن حبان في الصحيح برقم ١٦٢٤ ، وقال:" أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْلَى حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أُنَيْسِ بْنِ أَبِي يَحْيَى حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخدري يقول: إِنّ رجلاً من بني عمر بْنِ عَوْفٍ وَرَجُلًا مِنْ بَنِي خُدرة امْتَرَيَا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسس عَلَى التَّقْوَى فَقَالَ الْخُدْرِيُّ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ الْعُمَرِيُّ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاءَ قَالَ: فَخَرَجَا حَتَّى جَاءَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ:(هُوَ هَذَا الْمَسْجِدُ ـ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ـ وَفِي ذلك خير كثير).

(٢) الألباني، في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ١٩٢/٣

المبحث الثالث

الموضع الثالث الذي قال فيه ابن حبان(ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنّ خبر أبي حميد الذي ذكرناه معلول)[١]

قال ابن حبان: "أخبرنا إبراهيم بن علي الهزاري بسارية قال: حدثنا عمرو بن علي الفلاس قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبد الحميد بن جعفر[٢] قال: حدثني محمد بن عمرو بن عطاء[٣] **عن أبي حميد**[٤] **قال:** سمعته في عشرة مِن أصحاب النبي ﷺ **أحدهم أبو قتادة،** قال: أنا أَعْلَمكم بصلاة رسول الله ﷺ قالوا: ما كنت أقدمنا له صحبة، ولا أكثرنا له تبعة! قال: بلى، قالوا: فاعْرِض؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة استقبل القبلة، ورفع يديه حتى يحاذي بهما مِنكبيه، ثم قال: الله أكبر، وإذا ركع كبّر، ورفع يديه حين ركع، ثم يعتدل في صُلبه، ولم

---

(١) ابن حبان، الصحيح ١٧٨/٥ برقم ١٨٦٥، ذكر ما يستحب للمصلي أن يكون رفعه يديه في الموضع الذي وصفناه إلى المنكبين.

(٢) قال الحافظ ابن حجر:" قال أحمد ثقة، ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان سفيان يضعفه من أجل القدر. وقال الدوري عن ابن معين: ثقة ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد يضعفه، قلت ليحيى: فقد روى عنه! قال: قد روى عنه، وكان يضعفه، وكان يرى القدر. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد يوثقه، وكان الثوري يضعفه، قلت: ما تقول أنت فيه؟ قال: ليس بحديثه بأس، وهو صالح. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان سفيان يحمل عليه، ما أدري ما كان شأنه وشأنه!. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث.
مات بالمدينة سنة ثلاث وخمسين ومائة، وهو ابن سبعين سنة. قلت: وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال الساجي: ثقة صدوق، ضعفه الثوري لذلك، ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير. وقال النسائي في كتاب الضعفاء: ليس بقوي". انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ١١٢/٦ . وقال في التقريب ١/ ٣٣٣، ترجمة رقم (٣٧٥٦):" عبد الحميد بن جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق، رمي بالقدر، وربما وهم. من السادسة مات سنة ثلاث وخمسين".

(٣) محمد بن عمرو بن عطاء القرشي، العامري، المدني، ثقة. من الثالثة، مات في حدود العشرين. ووهم من قال إن القطان تكلم فيه، أو إنه خرج مع محمد بن عبدالله بن حسن، فإن ذاك هو ابن عمرو بن علقمة الآتي برقم (٦١٨٨) وهو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق، له أوهام. من السادسة، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح". انظر تقريب التهذيب لابن حجر ٤٩٩/١ برقم (٦١٨٧ و ٦١٨٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر:" أبو حميد الساعدي، صحابي مشهور، اسمه: المنذر بن سعد بن المنذر، أو: ابن مالك وقيل اسمه: عبد الرحمن، وقيل: عمرو. شهد أحدًا وما بعدها، وعاش إلى أول خلافة يزيد، سنة ستين". انظر: تقريب التهذيب ١/ ٦٣٥ ترجمة رقم (٨٠٦٥).

ينصف رأسه، ولم يقنعه، ثم رفع رأسه، وقال: سمع الله لمن حمده، ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم اعتدل، ثم سجد، واستقبل بأطراف رجليه القبلة، ثم رفع رأسه فقال: الله أكبر، فثنى رجله اليسرى، وقعد، واعتدل حتى يرجع كل عظم إلى موضعه معتدلًا، ثم قال: الله أكبر، وإذا قام من الركعتين كبّر، ثم قام حتى إذا كانت الركعة التي تنقضي فيها أخّر رجله اليسرى، وقعد على رجله متوركًا، ثم سلّم".

ثم قال:" ذِكرُ خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنّ خبر أبي حميد الذي ذكرناه معلول".

وذكر الخبر، وقال:" أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف قال: حدثنا الوليد بن شجاع السكوني قال: حدثنا أبي قال: حدثنا أبو خيثمة قال: حدثنا الحسن ابن الحر(١) قال: حدثني عيسى ابن عبدالله بن مالك(٢) عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي(٣): أنه كان في مجلس كان فيه أبوه – وكان من أصحاب النبي ﷺ – وفي المجلس: أبو هريرة، و أبو أسيد، وأبو حميد الساعدي، من الأنصار، وأنّهم تذاكروا الصلاة؛ **فقال أبو حميد**: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ قالوا: فأرِنا قال: فقام يصلي، وهم ينظرون، فبدأ يكبّر، ورفع يديه حِذاء المنكبين، ثمَ كبّر للركوع، فرفع يديه أيضًا، ثم أمكَن يديه من ركبتيه غير مُقنع، ولا مصوّب، ثم رفع رأسه، وقال: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد، ثم رفع يديه، ثم قال: الله أكبّر، فسجد، فانتصَب على كفّيه،

(١) قال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ١٥٩ ترجمة رقم (١٢٢٤):" الحسن بن الحر بن الحكم، الجعفي، أو النخعي، الكوفي، أبو محمد، نزيل دمشق، ثقة فاضل. من الخامسة مات سنة ثلاث وثلاثين".

(٢) قال الحافظ ابن حجر ، تقريب التهذيب ١ / ٤٣٩ ترجمة رقم (٥٣٠٤):" عيسى بن عبد الله بن مالك الدار بن عياض العمري، مولاهم. وقيل فيه: عبد الله بن عيسى. مقبول. من السادسة". وقال في التهذيب ٢١٧/٨ ترجمة رقم (٤٠٢):" وقال بعضهم عبدالله بن عيسى بن مالك وهو وهم.... قال ابن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير محمد بن إسحاق. وقال الآجري: قلت لأبي داود: مالك الدار؟ قال" مالك بن عياض. وذكره ابن حبان في الثقات".

(٣) قال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ٢٩٣ ترجمة رقم (٣١٧٠) :" عباس بن سهل بن سعد الساعدي، ثقة. من الرابعة، مات في حدود العشرين وقيل قبل ذلك"،

وركبتيه، وصُدور قدميه، وهو ساجد، ثم كبّر، فجلس، وتورّك إحدى رجليه، ونصب قدمه الأخرى، ثم كبّر، فسجد الأخرى، فكبّر، فقام، ولم يتورّك، ثم عاد، فركع الركعة الأخرى، وكبّر كذلك، ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام كبّر، ثم ركع الركعتين الأخيرتين، فلما سَلّم، سَلّم عن يمينه: سلام عليكم ورحمة الله، وسَلّم عن شماله: سلام عليكم، ورحمة الله.

قال الحسن بن الحر: وحدثني عيسى: أنّ ممّا حدَّثه أيضًا في المجلس في التشهد: أنْ يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ثم يشير في الدعاء بإصبع واحدة.

قال أبو حاتم: سمع هذا الخبر محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي، وسمعه من عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه. فالطريقان جميعًا محفوظان"[1].

المطلب الأول: وجه الإعلال المتوهم عند ابن حبان:

الذي يظهر من كلام الإمام ابن حبان أن هذا الحديث رُوي من وجهين:

الأول: من طريق يحيى بن سعيد القطان عن **عبد الحميد بن جعفر قال: حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي** قال: سمعته في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم **أحدهم أبو قتادة**....الحديث.

والثاني: من طريق الحسن بن الحر قال: حدثني **عيسى بن عبدالله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي:** أنه كان في مجلس كان فيه أبوه –وكان من أصحاب النبي وفي

(١) ابن حبان، الصحيح ١٨٠/٥ برقم ١٨٦٦. نفس الباب السابق.

المجلس أبو هريرة، و أبو أسيد، وأبو حميد الساعدي، من الأنصار، وأنهم تذاكروا الصلاة؛ فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله...الحديث.

وعقّب بعدهما وقال:" **ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أن خبر أبي حميد الذي ذكرناه معلول"، وقال: بأن الطريقين محفوظان!**

المطلب الثاني: أقوال الأئمة النّقاد في الإسنادين السابقين:

فأما الطريق الأول: عبد الحميد بن جعفر قال: حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي. فبعد البحث، والنظر في كتب النقاد، وقفت على أنّهم تكلموا في هذا الإسناد، وأنّ فيه علتان:

الأولى: أنّ محمد بن عمرو لم يُدرِك أبا قتادة، وأنّ بينهما رجلاً! بدليل أنّ عطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال: حدثني رجل أنّه وجد عشرة مِن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوسًا". ممّا يعني سقوط رجل بين محمد بن عمرو، وبين أبي قتادة من إسناد ابن حبان! وأعلّه أبو حاتم الرازي بالإرسال.

الثانية: أنّ محمد بن عمرو الذي رَوى عن أبي قتادة ليس هو المذكور في الإسناد بل هو شخص آخر، وقد بيّن ابن حجر هذا، وقال: " **والسياق يأبى ذلك كلَّ الإباء**".

وسأبين ذلك مفصلاً فيما يأتي:

المطلب الثالث: دراسة أسانيد الحديث :

قلت: حديث أبي حميد يَرويه محمد بن عمرو بن عطاء، واختُلف عنه بوجهين:

أولاً: قال عبد الحميد بن جعفر الأنصاري: ثني محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم أبو قتادة، قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم،

قالوا: فلِم؟ فوالله ما كنتَ بأكثرنا له تبْعة، ولا أقدمنا له صحبة، قال: بلى، قالوا: فاعرِض. قال:...فذكر الحديث في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه "ثم إذا قام من الركعتين كبر، ورفع يديه حتى يُحاذي بهما منكبيه"(١).

ولم ينفرد عبد الحميد بن جعفر به، بل تابعه محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة(٢) المدني عن محمد بن عمرو بن عطاء، إلا أنّه لم يذكر فيه الرفع إذا قام من الركعتين(٣).

الثاني: قال عيسى بن عبد الله بن مالك الدار عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي أنّه كان في مجلس كان فيه أبوه، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، وفي المجلس: أبو هريرة، وأبو أسيد، وأبو حميد الساعدي من الأنصار، وأنهم تذاكروا الصلاة، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ ، قالوا: فأَرِنا، قال: فذكر الحديث؛ وفيه: "ثم جلس بعد

---

(١) أخرجه أحمد، المسند٥/ ٤٢٤، برقم(٢٣٦٤٧) ، والبخاري، رفع اليدين/ ٤، برقم(٢٠ و ٢٢)، والدارمي، السنن (١٣٦٣)، وأبو داود، السنن ٢٦٥/١، (٧٣٠ و ٩٦٤)، وابن ماجه، السنن ٤٢/٢، (٨٦٢)، والترمذي، الجامع ١٠/٢، (٣٠٤ و٣٠٥)، والنسائي، السنن الصغرى (٣/٣-٤)، وفي "الكبرى"(١١٠٤)، والبزار، المسند ١٦٢/٩،(٣٧١١) ومن طريق: محمد بن المثنى قال: حدثنا أبو عامر قال: حدثنا فليح بن سليمان عن العباس ابن سهل عن أبي حميد في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه. وقال:" وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي حميد بأحسن من هذين الإسنادين"، وابن خزيمة، الصحيح ٣١٧/١،(٦٧٧) ومواضع أخرى برقم (٥٨٧ و٥٨٨ و٦٢٥ و٦٥١ و ٦٨٥ و٧٠٠)، وابن المنذر، الأوسط (٣/ ١٥٤ - ١٥٥ و ١٧١ - ١٧٢ و١٩٨ و ٢٠٤)، والطحاوي، شرح معاني الآثار(١٩٥/١ و ٢٢٣ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٥٨)، وابن حبان، الصحيح١٧٨/٥ (١٨٦٥) ومواضع أخرى برقم (١٨٦٧ و١٨٧٠ و ١٨٧٦)، والبيهقي، السنن الكبرى ٧٢/٢ (٢٦١٨) ومواضع أخرى (٢٤ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢٣ و ١٢٩ و ١٣٧)، وفي "معرفة السنن" ٢/ ٤١٢،(٨٣١) ومواضع أخرى (٤١٣ و ٤١٣ و ٤٣٦ - ٤٣٧)، وابن عبد البر، التمهيد ١٩/ ٢٥٢ ، ومواضع أخرى (٢٥٣ و ٢٥٣) كلهم: من طرق عن عبد الحميد بن جعفر به. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح".

(٢) قال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب /٤٩٩ برقم(٦١٨٤): محمد بن عمرو بن حلحلة، بمهملتين بينهما لام ساكنة، الديلي بكسر الدال، وسكون التحتانية، المدني، ثقة، من السادسة ، خ م د س".

(٣) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح ٢١٠/١ برقم (٨٢٨)، وأبو داود، السنن ٢٦٥/١ برقم (٧٣١ و ٧٣٢ و ٩٦٤ و ٩٦٥) وابن خزيمة، الصحيح ٣٢٧/١ برقم(٦٥٢)، والطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٢٥٨ و ٢٥٩، وابن حبان، الصحيح ١٨٥/٥ برقم (١٨٦٩)، والبيهقي، السنن الكبرى ٢/ ٨٤، ومواضع أخرى(٨٤ - ٨٥ و ٩٧ و ١٠٢ و ١١٦ و ١٢٧ - ١٢٨ و ١٢٨)، والبغوي، شرح السنة ١٤/٣، برقم (٥٥٧). وقال البغوي:"هذا حديث صحيح".

الركعتين حتى إذا هو أراد أنْ ينهض للقيام كَبّر"، ولم يذكر رفع اليدين"[١]. **وسأبينه لاحقًا.**

الطريق الأول: من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال: حدثني محمد ابن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي قال: سمعته في عشرة من أصحاب النبي ﷺ أحدهم أبو قتادة....الحديث.

في البداية سأبين كلام النقاد على هذا الطريق، ووجه نقدهم، وكيفية الرد عليهم، كما يأتي:

تكلم النقاد في تحديد شخص "محمد بن عمرو"، ومِن سماعه مِن أبي قتادة على النحو الآتي:

١- **ذهب ابن حبان** إلى أنّ محمد بن عمرو بن عطاء سمع هذا الحديث من أبي حميد، وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه، وأنّ الطريقان محفوظان!

٢- لكن الحافظ ابن حجر قام بتعقب الإمام ابن حبان في تقريره السابق، وأشار إلى أنّ الراوي محمد بن عمرو بن عطاء الذي ذكره ابن حبان ليس هو المقصود من الرواية بل إنه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فقال:

"السياق يأبى ذلك كلَّ الإباء. والتحقيق عندي: أنّ محمد بن عمرو الذي رواه عطاف ابن خالد عنه، هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني[٢]، وهو لم يلقَ أبا قتادة، ولا قارب ذلك، إنّما يَروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن[٣]،

---

(١) أخرجه البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٢، برقم(٣٩٠) وأبو داود، السنن ٢٦٥/١ برقم(٧٣٣ و ٩٦٦)، والطحاوي، شرح معاني الآثار ١/ ٢٦٠، وابن حبان، الصحيح ١٧٨/٥ برقم (١٨٦٦)، والبيهقي، السنن الكبرى ٢/ ١٠١ - ١٠٢ و ١١٨. كلهم: من طرق عن أبي بدر شجاع بن الوليد الكوفي ثني زهير أبو خيثمة ثني الحسن بن الحر ثني عيسى بن عبد الله بن مالك به.
قال ابن حبان: سمع هذا الخبر محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي وسمعه من عباس بن سهل ابن سعد الساعدي عن أبيه، فالطريقان جميعاً محفوظان" .

(٢) قال الحافظ ابن حجر، التقريب /٤٩٩ برقم(٦١٨٨):"محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق، له أوهام. من السادسة، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح".

(٣) وقال ابن حجر في التهذيب ٣٧٤/٩ (في ترجمة محمد بن عمرو بن عطاء) برقم(٦١٨):" وكان الثوري يحمل عليه من أجل القدر، وزعموا أنه خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن، وروايته عن أبي قتادة مرسلة، وكذا قال الطحاوي، واعترف ابن القطان أنه تلقاه عنه، وليس ذلك بصحيح، لأن الذي حمل عليه الثوري

وغيره من كبار التابعين، وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه، فهو محمد بن عمرو بن عطاء، تابعي كبير، جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد"(١).

٣- وأما أبو جعفر الطحاوي فقد توسع في نقد إسناد الحديث:

فبعد أنْ ذكر حديث أبي بكرة قال: ثنا أبو عاصم قال ثنا عبد الحميد بن جعفر قال ثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة قال: قال أبو حميد:"أنا أعلمكم بصلاة رسول الله....الحديث.

ذهب إلى فساد حديث أبي حميد، بوجود رجل مجهول بين محمد بن عمرو، وبين أبي قتادة، فقال:" فقد فسد بما ذكرنا حديث أبي حميد! لأنه صار عن محمد بن عمرو عن رجل، وأهل الإسناد لا يحتجّون بمثل هذا"(٢).

يعني أنّه منقطع! ثم علل هذا الانقطاع في الإسناد بين محمد بن عمرو، وبين أبي حميد، وأبي قتادة أيضًا بأنّ أبا قتادة قديم الموت. فقال:

"والذي رواه محمد بن عمرو، غير معروف، ولا متصل عندنا عن أبي حميد، لأنّ في حديثه أنّه حضر أبا حميد، وأبا قتادة، ووفاة أبي قتادة قبل ذلك بدهر طويل لأنّه قُتِل مع عليّ رضي الله عنهما- وصلّى عليه عليّ، فأينَ سِنّ محمد بن عمرو بن عطاء من هذا"(٣).

اختلف فيه فقيل: هو محمد بن عمرو بن علقمة، الآتي ذكره بعد هذا، وهو الذي خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن لأنه تأخرت وفاته، فأما محمد بن عمرو بن عطاء؛ فمات قبل خروج محمد بمدة مديدة، كما يروي وزاد الطحاوي، فهذا يدل على أن روايته عن أبي قتادة منقطعة، لأن أبا قتادة حدّث في خلافة عليّ، كذا. وذلك قبل سنة أربعين، وهذا خرج مع محمد بن عبد الله بن حسن، وذلك بعد سنة أربعين ومائة، فسِنّه نقصَ عن إدراك أبي قتادة، وقد بيّنا أنّ هذا جميعه باطل، ومحمد بن عمرو بن عطاء إنما مات بعد سنة عشرين ومائة، وله نيف وثمانون، ويحتمل أن يكون له أكثر، وأيضا فإن أبا قتادة قد قال جماعة: إنه مات سنة أربع وخمسين، ويكون محمد بن عمرو على هذا أدرك من حياته أكثر من عشر سنين. والله تعالى أعلم".

(١) ابن حجر، التلخيص الحبير ١/ ٤٠٣

(٢) الطحاوي، شرح معاني الآثار ٢٥٩/١.

(٣) المرجع السابق ٢٦٠/١.

وقال أيضًا:" ومع ذلك فإنّ محمد بن عمرو لم يسمع ذلك الحديث من أبي حميد، ولا ممن ذُكِر معه في ذلك الحديث؛ بينهما رجل مجهول، قد ذَكر العطاف بن خالد عنه عن رجل"(١).

ثم أشار إلى علة أخرى في هذا الإسناد وهي: ضعف عبد الحميد بن جعفر، فقال: "وأما حديث عبد الحميد بن جعفر، فإنّهم يُضَعِّفون عبد الحميد، فلا يقيمون به حجة، فكيف يحتجّون به في مثل هذا"، **وقال أيضًا:**" " فإنْ ذكروا في ذلك ضَعْف العطاف بن خالد قيل لهم: وأنتم أيضاً تُضَعِّفون عبد الحميد أكثر مِن تضعيفكم للعطاف، مع أنكم لا تطرحون حديث العطاف كله، إنما تزعمون أنّ حديثه في القديم صحيح كله، وأنّ حديثه بأَخَرة قد دخله شيء. هكذا قال ابن معين في كتابه، وأبو صالح سماعه من العطاف قديم جداً، فقد دخل فيما صححه ابن معين من حديثه مع أنّ محمد بن عمرو بن عطاء لا يحتمل مثل هذا، وليس أحد يجعل هذا الحديث سماعًا لمحمد بن عمرو من أبي حميد إلا عبد الحميد، وهو عندكم أضعف، ولكن الذي روى حديث أبي حميد، ووصله، لم يفصّل حكم الجلوس كما فصّله عبد الحميد"(٢).

ويمكن الإجابة عن هذا الذي ذكره الطحاوي من وجهين:

الأول: بينت –فيما سبق– أنّ عبد الحميد بن جعفر ثقة عند الأكثر، ولكن ضعّفه بعضهم للقدر، وتكلم فيه سفيان لخروجه مع محمد بن عبدالله بن حسن، وهذا جرح غير قادح فيه، إلا أنّ يعقوب بن سفيان الفَسَوي لما سُئِل عنه؛ قال:" ثقة، وإنْ تَكَلم فيه سفيان، فهو ثقة حسن الحديث"(٣). **وقال عنه ابن حبان:**" عبدالحميد أحد الثقات المتقنين، قد سَبَرْت أخباره، فلم أرَه انفرد بحديث مُنكر لم يشارِك فيه"(٤).

(١) المرجع السابق ١/ ٢٢٧.
(٢) الطحاوي، شرح تهذيب الآثار ٢٥٩/١ . وانظر: ١/ ٢٢٧.
(٣) انظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ ٤٥٨/٢. وهامش رقم (٢) ص( ) من هذا البحث.
(٤) ابن حبان، الصحيح ٥/ ١٨٤ . وتتمة كلامه عن الحديث؛ قال:" وقد وافق فليح بن سليمان ، وعيسى بن عبدالله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد عبد الحميد بن جعفر في هذا الخبر".

وذكر البيهقي كلام الطحاوي السابق في تضعيف عبد الحميد بن جعفر، وتعقبه، فقال:"وما ذَكر من ضَعف عبد الحميد بن جعفر، فمردود عليه، فإنّ ابن معين قد وثّقه في جميع الروايات عنه، وكذلك أحمد بن حنبل، واحتج به مسلم في الصحيح"(١).

الثاني: الجواب عن دعوى الانقطاع بين محمد بن عمرو بن عطاء، وبين أبي حميد، وأبي قتادة. فقد أجاب عنها الإمام البيهقي، والحافظ ابن حجر، حيث أنّ البيهقي رجّح أنّ محمد بن عمرو قد سمع مِن أبي قتادة، وأبي حميد، وحتى لو لم يثبت له سماع من أبي قتادة، فيكفي في هذا الحديث أن يسمع من أبي حميد:

قال البيهقي:" وما ذُكِر من انقطاع الحديث، فليس كذلك، قد حكم البخاري في "التاريخ الكبير" بأنه سمع أبا حميد، وأبا قتادة، وابن عباس. واستشهاده على ذلك بوفاة أبي قتادة قبله خطأ، فإنه إنما رواه موسى بن عبدالله بن يزيد أنّ عليًا صلّى على أبي قتادة فكبّر عليه سبعًا، وكان بدريًا. ورواه أيضًا الشعبي منقطعًا، وقال: "فكبّر عليه ستّا". وهو غلط لإجماع أهل التواريخ على أنّ أبا قتادة الحارث بن ربعي بقي إلى سنة أربع وخمسين، وقيل بعدها. ثم أسند ذلك عن جماعة ثم قال: **ثم إنْ كان** ذِكرُ أبي قتادة وقع وهمًا في رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو ابن عطاء، لتقدم موت أبي قتادة في زعم هذا الراوي؛ **فالحجة قائمة** بروايته عن أبي حميد الساعدي، ولا شك في سماعه منه، فمحمد بن عمرو بن حلحلة وافق عبد الحميد بن جعفر على روايته عن محمد بن عمرو بن عطاء، وإثبات سماعه من أبي حميد الساعدي في بعض هذه القصة، وهي في مسألة كيفية الجلوس في التشهد المذكورة. وأما إدخال من أدخل بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجلاً، فإنّه لا يُوهِنه؛ لأنّ الذي فعل ذلك رجلان: أحدهما عَطّاف بن خالد،

(١) انظر: معرفة السنن والآثار ٢/ ٤٣٠ – ٤٣٤.

وكان مالك بن أنس لا يَحمَده، والآخر عيسى بن عبدالله، وهو دون عبد الحميد ابن جعفر في الشهرة والمعرفة"[١].

وأما الحافظ ابن حجر فقد دفع العلة بأن الثقة المُصَرِّح بالسماع لا يضره أن يزيد في الإسناد راو، من باب المزيد في متصل الأسانيد، ثم بيّن المعتمد من أقوال أهل التاريخ بإمكانية لقاء محمد بن عمرو لأبي قتادة، فقال:

" وزعم ابن القطان[٢] تبعاً للطحاوي أنه غير متصل **لأمرين: أحدهما:** أنّ عيسى ابن عبدالله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه، وبين الصحابة عباس بن سهل. **ثانيهما:** أنّ في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين، وأبو قتادة قديم الموت لصغر سِنّ محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه.

والجواب عن ذلك؛ أما الأول: فلا يضر الثقة المُصرّح بسماعه أن يُدخِل بينه، وبين شيخه واسطة، إما لزيادة في الحديث، وإما ليُثبت فيه. وقد صرَّح محمد بن عمرو المذكور بسماعه، فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد.

وأما الثاني: فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ أن أبا قتادة مات في خلافة عليّ، وصلّى عليه عليّ، وكان قَتْلُ عليّ سنة أربعين، وأنّ محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد ست عشرين ومائة، وله نيف وثمانون سنة، فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة.

والجواب عنه: أنّ أبا قتادة اختُلف في وقت موته، فقيل: مات سنة أربع وخمسين، وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن. وعلى الأول فلعل من ذَكَر مِقدار عمره، أو وقت وفاته وَهِم، أو الذي سمّى أبا قتادة في الصحابة المذكورين وَهِم في تسميته،

(١) البيهقي، معرفة السنن والآثار ٢/ ٤٣٠ - ٤٣٣
(٢) انظر: الوهم والإيهام ٢/ ٤٦١ - ٤٦٦

ولا يلزم من ذلك أنْ يكون الحديث الذي رواه غلطًا لأنّ غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء، أو عن عباس بن سهل قد وافقه"(١).

ثم قال أيضًا:" ومحمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة، وله نيف وثمانون، ويُحتمل أنْ يكون له أكثر، وأيضاً فإنّ أبا قتادة قد قال جماعة: إنَّه مات سنة أربع وخمسين، ويكون محمد بن عمرو على هذا أدرك من حياته أكثر من عشر سنين"(٢).

ويمكن تلخيص رد البيهقي على الطحاوي كما يأتي:"

١- أنّ تضعيفه لعبد الحميد بن جعفر فمردود لأمرين هما:

- أنّ يحيى بن معين وَثَّق عبد الحميد في جميع الروايات عنه، وكذلك الإمام أحمد.
- ثم إنَّ الإمام مسلمًا احتج بعبدالحميد بن جعفر.

٢- وأما أنه منقطع، فليس كذلك، لأدِلَّة أهمها؛ أنَّ البخاري حَكَم بأنّه سمع مِن أبي حميد، وأبي قتادة، وعباس بن سهل كما في "التاريخ الكبير".

٣- وأما قوله أنّ أبا قتادة قُتل مع علي بن أبي طالب:

- فهي رواية شاذة رواها الشَّعبِي.
- والصحيح المُجمَع عليه عند أهل التاريخ أنّ أبا قتادة بقِي إلى سنة ٥٤ ه.
- وإنما اعتمد الشافعي في حديث أبي حميد على رواية إسحق بن عبدالله عن عباس بن سهل عن أبي حميد، ومَنْ سمّاه مِن الصحابة.
- وأكدّه برواية فليح بن سليمان عن عباس بن سهل عنهم.
- والإعراض عن هذا، والاشتغال بغيره ليس من شأن من يريد متابعة السنة"(٣).

(١) انظر: فتح الباري ٢/ ٣٠٧

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٥.

(٣) انظر: معرفة السنن والآثار ٤٣٤/٢. بتصرف بسيط.

أما الطريق الثاني: قال عيسى بن عبد الله بن مالك الدار عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي أنّه كان في مجلس كان فيه أبوه، وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وفي المجلس: أبو هريرة، وأبو أسيد، وأبو حميد الساعدي من الأنصار، وأنّهم تذاكروا الصلاة، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا: فأرنا، قال: فذكر الحديث؛ وفيه: "ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام كبّر"، ولم يذكر رفع اليدين".

المطلب الرابع: مناقشة ابن حبان في ترجيحه:

من خلال النظر في رواية محمد بن عمرو وجدت أنّ الرُواة عنه هم:

عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن عمرو بن حلحلة، وعيسى بن عبدالله بن مالك الدار، واختلفوا عنه:

فرواه عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن عمرو عنه عن أبي حميد الساعدي.

ورواه عيسى بن عبدالله بن مالك الدار عنه عن عباس بن سهل.

وقال ابن حبان أنّ الطريقان محفوظان، لكن طريق عيسى بن عبدالله بن مالك تكلم فيها النقاد كما يأتي:

قالوا أن الحديث الذي رواه عيسى بن عبدالله؛ رواته ثقات غير "عيسى بن عبدالله ابن مالك"[1]. والذي يظهر لي من ترجمته أنّه مقبول، يعني لّين الحديث إلا إذا توبع. وأمّا قَوْل علي بن المديني أنّه مجهول، فمردود لرواية جَمع مِن الرواة

(١) ذكره ابن حبان في (الثقات ٢٣١/٧ برقم ٩٨١٧)، وقال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب /٤٣٩ برقم (٥٣٠٤):"عيسى بن عبد الله بن مالك الدار ابن عياض العمري، مولاهم. مقبول. من السادسة". وقال الحافظ في تهذيب التهذيب ٢١٧/٨ برقم (٤٠٢):" وقيل فيه: عبد الله بن عيسى وهو وهم،..وقال ابن المديني مجهول، لم يرو عنه غير محمد بن إسحاق".

عنه، منهم: "فليح بن سليمان، ومحمد بن إسحق، وعبدالله بن لهيعة، والحسن بن الحر"(١).

ولعلّ مَن كان هذا حاله، فلا يُحتَمل منه المخالفة، فقد خالف ثقتين:(عبدالحميد بن جعفر، ومحمد بن عمرو بن حلحلة) في رواية هذا الإسناد. لكِنْ قد نَعتَبِر أنّ روايتهما تُعتَبر متابعة له، وعليه؛ فقد يُحتَمل حديثه، ويُقبل، كما ذكر ابن حبان أنّه محفوظ.

ولكن ابن أبي حاتم قال:" وسألت أبي عن الحديث الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عن محمد ابن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي ﷺ في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، فرفع اليدين. فقال: رواه الحسن بن الحر عن عيسى ابن عبدالله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن العباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد الساعدي عن النبي ﷺ ، بمثل حديث عبدالحميد بن جعفر. والحديث أصله صحيح، لأن فليح بن سليمان قد رواه عن العباس بن سهل، عن أبي حميد الساعدي. قال أبي: فصار الحديث مرسلاً"(٢).

والظاهر–والله أعلم– أنَّ الحديث غير مرسل، لأن عيسى بن عبدالله تابع فليح بن سليمان على الزيادة المذكورة، قال البخاري في "التاريخ الكبير": وقال محمد– قلت: لعله ابن مقاتل– أخبرنا ابن المبارك اخبرنا فليح سمعت عباس بن سهل، فلم أحفظ، فحدثني أُراه قال عيسى بن عبد الله: أنّه سمِعه مِن عبّاس بن سهل أنّه حَضَرَ أبا حميد، وأبا سعيد، ورجلٌ منهم في الصلاة"(٣).

قلت: وأما رواية عبد الحميد بن جعفر، ففيها تصريح بسماع شيخه مِن أبي حُميد، فتكون زيادةُ مَن زاد عباس بن سهل من المزيد في متصل الأسانيد.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٨٠/٦ برقم (١٥٥٣).
(٢) ابن أبي حاتم، العلل ١٦٢/١ برقم(٤٦١).
(٣) التاريخ الكبير ٣٩٠/٦.

لكنْ قد يطرأ علينا أنّ رواية عيسى بن عبدالله قد اختلف الرواة عنه لهذا الإسناد كما بينه البيهقي في السنن، فمرة يرويه الحسن بن الحر عنه عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل(١)، ومرة يروونه عنه من غير ذكر محمد بن عمرو، فيقول(عتبة بن أبي حكيم، وفليح بن سليمان)عن عيسى بن عبدالله عن سهل بن عباس! ممّا يعني أنّ الرواة عنه يضطربون فيه عنه، بالإضافة لاختلاف ألفاظ المتن، ممّا يعني عدم ضبط الإسناد، وعدم ضبط المتن!

المطلب الخامس: نتيجة المناقشة:

الذي يظهر من أسانيد هذا الحديث: أنّ ابن حلحلة رواه عن محمد بن عمرو، وذَكَر سماع ابن عمرو له من أبي حميد، وتابعه عليه عبد الحميد، وقد ثبت أنّه ثقة جليل، وخالفهما عطّاف بن خالد، وعطاف لا يَقوَى على معارضة رواية ابن حلحلة، ولا عبدالحميد، فهما أقوى منه وأجلّ، وعند الترجيح فروايتهما تُقدم. ثم إنّ عيسى بن عبدالله ليس بذلك المشهور، فلا يُقضى بروايته على رواية الثقات الأثبات، فقد اختُلف عليه في حديثه إسناداً، ومتناً.

(١) انظر: البيهقي، السنن الكبرى ١٠١/٢، قال:"...وحدثني عيسى: أن مما حدثه أيضًا في الجلوس في التشهد: أن يضع اليسرى على فخذه اليسرى، ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ثم يشير بالدعاء بأصبع واحدة. هكذا رواه غير واحد عن أبي بدر، ورواه بعضهم عن أبي بدر فقال: عن محمد بن عمرو بن عطاء حدثني مالك عن عباس بن سهل الساعدي، وروى عتبة بن أبي حكيم عن عبد الله بن عيسى عن العباس بن سهل عن أبي حميد ولم يذكر محمدا في إسناده ، والصحيح أن محمد بن عمرو بن عطاء قد شهده من أبي حميد الساعدي.
وقال أيضاً في معرفة السنن والآثار ٤٣٣/٢ :" ثم اختلف عليه في ذلك ، فروي عن الحسن بن الحر عن عيسى بن عبدالله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس أو عياش بن سهل عن أبي حميد، وروي عن عتبة ابن أبي حكيم عن عبدالله بن عيسى عن العباس بن سهل الساعدي عن أبي حميد: ليس فيه محمد بن عمرو بن عطاء، وروينا حديث أبي حميد عن فليح بن سليمان عن عباس بن سهل عن أبي حميد، وبيّن فيه عبدالله بن المبارك عن فليح، سماع عيسى من عباس بن سهل، مع سماع فليح من عباس، فذكر محمد بن عمرو بن عطاء، بينهما وهم". قلت: ويظهر من رواية الحسن بن الحر أنه وهم في متن هذا الحديث، حيث ذكر أنه تورك في جلوسه بين السجدتين دون التشهد! مما يبين لنا أنه لم يحفظ متن هذا الحديث ولا إسناده كما ذكر البيهقي.

ويضاف إلى ذلك كله أنّ الإمام البخاري إنّما أَخرَج الحديث من طريق ابن حلحلة، وإنْ كان مختصراً، فهذا يدل على عدم رضاه عن الطرق الأخرى، ويبين أيضًا أنّ أصل الحديث محفوظ، وصحيح.

وأخيراً، فلعل الإمام ابن حبان كان يرى أنّ الطريقين صحيحان على اعتبار أنّ رواية عباس بن سهل من المزيد في متصل الأسانيد، ولا يُعاب عليه، ولا يُستَنكر منه، إلا أنّ قرائن الترجيح بين الروايات تُبين لنا أنّ ذِكرَ عباس بن سهل هو وَهْم مِن الرواة. وقد ذهب إلى هذا الحافظ ابن حجر، والشيخ الألباني. رحم الله الجميع.

المبحث الرابع

الموضع الرابع الذي قال فيه ابن حبان(ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنّ خبر عاصم الأحول معلول)[١]

قال ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبدالله بن يزيد القطان بالرقة قال: حدثنا هشام بن عمار[٢] قال: حدثنا مروان بن معاوية[٣] عن **عاصم الأحول**[٤] **عن عبدالله بن الحارث الأنصاري**[٥] عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَقعُد بعد التسليم إلاّ قَدْر ما يقول: "اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام"[٦].

ثم أتبعه بقوله:" ذِكر الخبر المُدحِض قَوْل مَنْ زَعَم أنّ هذا الخبر تفرد به عاصم الأحول" فقال: أخبرنا شباب بن صالح بواسط قال: حدثنا وهب بن بقية قال: أخبرنا **خالد**[٧] عن **عبدالله بن الحارث** عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله

---

(١) ابن حبان، الصحيح ٣٤٠/٥ برقم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١- ٢٠٠٢. ذكر ما يقول المرء إذا سلم من صلاته.

(٢) قال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب / ٥٧٣ برقم(٧٣٠٣): "هشام بن عمار بن نصير، بنون مصغر، السلمي، الدمشقي، الخطيب، صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح. من كبار العاشرة، وقد سمع من معروف الخياط، لكن معروف ليس بثقة. مات سنة خمس وأربعين ومائتان على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة".

وقال في تهذيب التهذيب ٤٧/١١ برقم(٩٠):" قال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين ثقة، وقال أبو حاتم عن يحيى ابن معين: كيّس، كَيس. وقال العجلي: ثقة، وقال مرة: صدوق. وقال أحمد بن خالد الخلال عن يحيى بن معين: حدثنا هشام بن عمار، وليس بالكذوب. وقال النسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل. وقال عبدان: ما كان في الدنيا مثله. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لما كبر هشام تغير، فكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقن تلقن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه. قال: وسُئل أبي عنه فقال: صدوق".

(٣) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ٥٢٦/٢ برقم(٦٥٧٥):" مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة، ودمشق. ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ. من الثامنة. مات سنة ثلاث وتسعين".

(٤) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ٢٨٥/٢ برقم(٣٠٦٠):" عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبدالرحمن البصري، ثقة. من الرابعة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية. مات بعد سنة أربعين"

(٥) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ٢٩٩/٢ برقم(٣٢٦٦):" عبدالله بن الحارث الأنصاري، البصري، أبو الوليد نسيب ابن سيرين. ثقة. من الثالثة".

(٦) قلت: وأخرجه بهذا الإسناد والمتن: مسلم في "الجامع الصحيح ٩٥/٢ برقم ١٣٦٥" ، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته.

(٧) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ١٩١/١ برقم(١٦٨٠):"خالد بن مهران، أبو المنازل بفتح الميم، وقيل بضمها، وكسر الزاي، البصري، الحذّاء، بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة، وهو ثقة، يرسل. من الخامسة، وقد أشار حماد بن زيد إلى أنّ حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان".

عليه وسلم إذا سلم قال: "اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام"(١).

ثم قال:" ذِكْرُ خَبَر قَد يُوهِم غير المُتَبَحِّر في صِناعة الحديث أنّ خَبَر عاصم الأحول معلول"

أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا محمد بن الصباح الدولابي منذ ثمانين سنة قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا(٢) عن **عاصم الأحول** عن عَوْسَجة بن الرَمَّاح(٣) عن عبدالله بن أبي الهذيل(٤) عن ابن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ لا يجلس بعد التسليم إلا قدر ما يقول: "اللهم أنت السلام، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام".

ثم قال:" سمع هذا الخبر عاصم الأحول عن عبدالله بن الحارث عن عائشة، وسمعه عن عوسجة بن الرمّاح عن ابن أبي الهذيل عن ابن مسعود. الطريقان جميعًا محفوظان".

المطلب الأول: وجه الإعلال المتوهم عند ابن حبان:

من هذه الأحاديث يتبين من صنيع ابن حبان أنه ذكر حديث عاصم الأحول عن عبدالله بن الحارث، ثم أَتْبَعه بمُتابَعة له من خالد –هو ابن مِهران الحذّاء– ليُبيّن أنّ الأحول لم يتفرد به عن عبدالله بن الحارث، ثم ذكر حديثًا آخر لعاصم الأحول عن

(١) قلت: وأخرجه مسلم أيضًا في " الجامع الصحيح ٩٥/٢ برقم ١٣٦٥"، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته. وجمع بين الإسنادين فقال: وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد حدثني أبى حدثنا شعبة عن عاصم عن عبد الله بن الحارث، وخالد عن عبد الله ابن الحارث كلاهما عن عائشة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال. بمثله غير أنه كان يقول " يا ذا الجلال والإكرام".

(٢) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ١٠٧/١ برقم(٤٤٥):" إسماعيل بن زكريا بن مرة الخُلقاني، بضم المعجمة، وسكون اللام بعدها قاف، أبو زياد الكوفي، لقبه "شَفَوصا"، بفتح المعجمة، وضم القاف الخفيفة، وبالمهملة. صدوق يخطئ قليلًا. من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين [سبعين] وقيل قبلها".

(٣) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ٤٣٣/٢ برقم (٥٢١٣):"عوسجة، بفتح أوله، وسكون الواو، وفتح المهملة، والجيم، ابن الرّماح بتشديد الميم، [ويقال: عبدالرحمن بن الرماح]، كوفي، مقبول. من السادسة".
وقال في تهذيب التهذيب ١٤٧/٨ برقم(٣٠٠):" قال اسحاق بن منصور عن ابن معين: عوسجة بن الرماح، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال الدارقطني: عوسجة بن الرماح شبه المجهول، لا يروي عنه غير عاصم، لا يحتج به، لكن يعتبر به".

(٤) قال الحافظ ابن حجر، التقريب ٣٢٧/٢ برقم(٣٦٧٩):" عبدالله بن أبي الهذيل، الكوفي، أبو المغيرة. ثقة. من الثانية، مات في ولاية خالد القسري على العراق".

غير عبدالله بن الحارث بل عن عوسجة بن الرماح عن ابن أبي الهذيل عن عبدالله بن مسعود! ثم قرَّر ابن حبان بأنَّ عاصمًا سمع الحديث مرة من عبدالله بن الحارث، ومرة من عوسجة، وأنّ الطريقان جميعًا محفوظان!

المطلب الثاني: دراسة الإسناد:

مما ظهر للباحث مِن الأسانيد السابقة أنَّ كلا الطريقين صحيح، ومحفوظ كما قال الإمام ابن حبان رحمه الله تعالى، إلا أنَّ الإمام النسائي أشار إلى أنّ الحديث من طريق عاصم عن عوسجة روي من وجهين مرفوعًا، وموقوفًا، والذي يراه الباحث أنّ الموقوف لا يُعِل المرفوع لصِحة إسناده، لأنّه قد يكون مِن قبيل الموقوف الذي له حُكم المرفوع، وقد يكون الراوي ينشط أحيانًا، فيرفع الحديث، ويَكسَل أحيانًا، فيُوقِف الحديث، وهذا صنيع كثير مِن الحفّاظ كما يظهر في كتب المصطلح(١)، ولا غرو بأنّ الحديث رُوي عن عائشة، وغيرها مرفوعًا مِن قول النبي صلى الله عليه وسلم، مما يُقوّي رَفْعَ حديث ابن مسعود.

المطلب الثالث: أقوال النقاد في إسناد الحديث:

بعد الرجوع لكتب النقاد وقفت على إشارتين قد تكونان علتان تقدحان في إسناد الحديث المذكور، الأولى: أنّ الإمام النسائي أشار إلى أنّ الحديث وقفه شعبة، والثانية: أنّ ابن أبي شيبة ذكر وَهماً لسفيان بن عيينة في اسم راوي الحديث، وهذا بيان ذلك:

الأولى: قال النسائي في "الكبرى": أخبرنا أحمد بن حرب قال: حدثنا أبو معاوية عن عاصم عن عوسجة ابن الرمّاح عن ابن أبي الهُذَيل عن عبدالله بن مسعود قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس إذا سلم إلا مقدار ما

(١) قال ابن رجب: " قال الأثرم أيضاً قال أبو عبد الله : ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة ، أسندوا عنه أشياء ، قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط - يعني أن هشاماً ينشط تارة فيسنده ، ثم يرسله مرة أخرى". انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب١٢٤/٢. وقال الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ /١٢:" فإن المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث على وجهه ، وقد يتكاسل في الأوقات فيقتصر على البعض ، أو يرويه مرسلا".

يقول:" اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام". وقفه شعبة بن الحجاج.

وأخبرنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد –قلت: هو ابن جعفر– قال: حدثنا شعبة عن عاصم عن عوسجة بن الرمّاح عن عبدالله بن أبي الهذيل عن عبدالله بن مسعود: أنّه كان إذا فَرَغ مِن صلاته قال: اللهم منك السلام، وإليك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام"(١).

قلت: ولم أقف في الطرق السابقة على تعليل آخر غير إشارة الإمام النسائي السابقة. ولعلها عِلّة لا تقدح في إسناد الحديث .

وأما الثانية: أنّ الإمام عبد الرزاق الصنعاني أخرج الحديث في مصنفه(٢) وقال: عن ابن عيينة عن عاصم الأحول عن عبد الرحمن بن عوسجة عن عبد الرحمن بن الرمّاح عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى صلاته قال:" اللهم أنت السلام، ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام".

وفي هذا الإسناد يظهر أنّ ابن عيينة وَهِم فيه، فقال عن عاصم عن ابن عوسجة عن عبد الرحمن بن الرماح عن عائشة. وهي عِلّة تقدح في إسناد ابن عيينة، ولا تقدح بإسناد حديثنا مدار الدراسة، لأنّه وهم غير محفوظ، وبيان ذلك كما يأتي:

قال المزي:" ورواه عاصم أيضًا عن عبدالله بن الحارث البصري عن عائشة. قاله شعبة، وغير واحد عن عاصم، وكلاهما محفوظ عنه. ورواه سفيان بن عيينة عن عاصم، **فاختلف عليه فيه:** فقال أحمد بن حرب الموصلي عن سفيان عن عاصم عن رجل يقال له: عبد الرحمن بن الرماح عن عبد الرحمن بن عوسجة

(١) النسائي، السنن الكبرى ٤٣/٩ برقم ٩٨٤٦- ٩٨٤٧ . وأخرجه أبو داود الطيالسي، المسند ٢٩٠/١ برقم (٣٧١) وقال:" لم يرفعه شعبة، ورفعه غيره".
(٢) انظر: ٢٣٧/٢ برقم (٣١٩٧).

أحدهما عن الآخر، عن عائشة. وقال عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عاصم عن عبد الرحمن بن عوسجة عن عبد الرحمن بن الرماح عن عائشة. **وكلاهما غير محفوظ، والمحفوظ ما تقدّم ذِكره** ، والوَهم في ذلك من ابن عيينة، ولعلّه ممّا رواه بعد الاختلاط، فإنّه لم يُتابِعه عليه أحَد، ولا يُعرف في رواة الحديث من اسمه عبد الرحمن بن الرماح لا في هذا الحديث، ولا في غيره، والله أعلم"(١).

(١) انظر: تهذيب الكمال ٢٢/ ٤٣٢ برقم (٤٥٤٣) ترجمة عوسجة بن الرماح.

المبحث الخامس

الموضع الخامس الذي قال في ابن حبان(ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنّ خبر شعبة الذي ذكرناه معلول)[١]

قال ابن حبان: أخبرنا أبو خليفة قال: أخبرنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرنا أبو إسحاق[٢] عن الربيع[٣] عن البراء:" أنّ رسول الله كان إذا قَدِم مِن سَفَر قال: آيبون تائِبون عابِدون لربِنا حامِدون".

ثم قال ابن حبان:"**ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة العلم أنّ خبر شعبة الذي ذكرناه معلول**".

ثم قال: أخبرنا النضر بن محمد بن المبارك، قال: حدثنا محمد بن عثمان العجلي، قال: حدثنا عبيدالله بن موسى[٤] عن فِطْر[٥] عن أبي إسحاق، قال:

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٤٢٧/٦ برقم (٢٧١١)، ذكر ما يقول المرء عند القدوم من سفره.

(٢) أبو إسحق هو: السبيعي، عمرو بن عبدالله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السَّبيعي، بفتح المهملة، وكسر الموحدة. ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك". ابن حجر، تقريب التهذيب /٤٢٣، برقم ٥٠٦٥. وقال في طبقات المدلسين /٤٢ برقم (٩١): " عمرو بن عبدالله السبيعي الكوفي، مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بذلك". قلت: وله ترجمة وافية في تهذيب التهذيب لابن حجر، ٥٨/٨ برقم (١٠٠).

(٣) الربيع هو : ابن البراء بن عازب، قال الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب ٢٠٦/١ برقم (١٨٨٤):" الربيع بن البراء بن عازب الأنصاري الكوفي ثقة".

(٤) قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ٣٧٥/٢ برقم (٤٣٤٥):" عبيدالله بن موسى بن أبي المختار بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد. ثقة كان يتشيع. من التاسعة. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري. مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح".

(٥) هو: فطر بن خليفة المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط، بالمهملة، والنون. صدوق رمي بالتشيع، من الخامسة مات بعد سنة خمسين ومائة". انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ٤٤٨/٢، برقم(٥٤٤١). وقال في تهذيب التهذيب ٢٧١/٨ برقم (٥٥٠):" قال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة صالح الحديث، قال: وقال أبي: كان عند يحيى بن سعيد ثقة، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة. وقال العجلى: كوفي ثقة حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدث عنه. وقال أبو داود عن أحمد بن يونس: كنا نمر على فطر، وهو مطروح، لا نكتب عنه. وقال النسائي: لا بأس به. وقال في موضع آخر: ثقة حافظ، كيس. قلت: وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله تعالى، ومن الناس من يستضعفه، وكان لا يدع أحدًا يكتب عنه، وكانت له سن عالية، ولقاء. وقال الساجي: صدوق ثقة، ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول: هو خشبي-يعني جهمي- مفرط. قال الساجي: وكان يقدم عليًا على

سمعت البراء يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رجع من سفر قال:" آيبون، تائبون، لربنا حامدون"(١).

المطلب الأول: وجه الإعلال المتوهم عند ابن حبان:

الذي يظهر من صنيع ابن حبان أنّه يريد أنْ يُبيّن أنّ أبا إسحاق روى الحديث بوجهين مرة بواسطة بذكر(الربيع)، ومرة من غير ذكر الواسطة(الربيع) بأنْ رواه عن البراء مباشرة، وأنّ أحد الوجهين لا يُعِل الآخر. وأنّ الطريقين محفوظان.

المطلب الثاني: دراسة الإسناد:

قلت: بعد البحث في طرق الحديث السابق، وبعد النظر في كتب العلل؛ وقفت على أنّ في حديث أبي إسحق عِلة تكلَّم فيها النقاد، وبينوا أنّها غير صحيحة، فقالوا أنَّ أبا إسحق لم يسمع مِن البراء هذا الحديث، وأنَّ ذِكْر التحديث في الإسناد هو وَهم مِن الراوي فِطر بن خليفة، بالإضافة إلى أنّ النُّقاد قدّموا، وصحّحوا الرواية التي فيها الواسطة؛ أي أنَّ أبا إسحق سمع هذا الحديث من الربيع بن البراء لا مِن أبيه البراء. وهذا يُخالف ما أشار إليه ابن حبان في صحيحه وترجمته. وبيان ذلك كما يأتي:

هذا الحديث أخرجه الترمذي، وقال: حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود أنبأنا شعبة عن أبي إسحق قال سمعت الربيع بن البراء بن عازب يُحدِّث عن أبيه:

عثمان، وكان يحيى بن سعيد يقول: حدث عن عطاء، ولم يسمع منه. وقال الساجي: وقد حكى وكيع أنّ فطرًا سأل عطاء، وروى أيضا عن رجل يقال له عطاء رأى النبي صلى الله عليه وسلم. وقال السعدي: زائغ غير ثقة. وقال الدارقطني: فطر زائغ، ولم يحتج به البخاري".

وقال أبو بكر بن عياش ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه، وقال أبو زرعة الدمشقي سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه، ويذكر أنه كان ثبتًا في الحديث. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت فطرًا لأنه يروي أحاديث فيها ازدراء على عثمان. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وقد قيل إنه سمع من أبي الطفيل، فإن صح، فهو من التابعين. وقال النسائي في الكنى: حدثنا يعقوب بن سفيان عن ابن نمير قال: فطر حافظ كيِّس. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عند الكوفيين، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به".

(١) ابن حبان، الصحيح ٤٢٧/٦ برقم (٢٧١٢)، ذكر ما يقول المرء عند القدوم من سفره.

أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قدِم من سَفر قال: آيبون تائبون عابدون لربنا حامدون". قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. وروى الثوري هذا الحديث عن أبي إسحق عن البراء، ولم يذكر فيه عن الربيع ابن البراء، ورواية شعبة أصح"(١).

قلت: هنا يبين الترمذي أنَّ الثوري، وشعبة اختلفا عن أبي إسحاق؛ فشعبة ذَكَر الرَّبيع عن أبيه البراء، بينما الثوري لم يذكر الربيع بل قال عن البراء! فقام بتصحيح، وتقديم رواية شعبة عن أبي إسحاق.

ثم قام أيضاً النسائي بترجيح رواية شعبة عن الربيع، فقال في "الكبرى"(٢): ذِكْر الاختلاف على أبي إسحاق في خبر البراء بن عازب فيه.

قال: أخبرنا أحمد بن سليمان حدثنا يحيى بن آدم عن سفيان، وإسرائيل، وفطر عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر قال:" آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون"(٣).

ثم قال أبو عبد الرحمن النسائي:" أبو إسحاق لم يسمعه من البراء". ممّا يعني أنّه يُعِلّ طريق الثوري، وإسرائيل، وفطر الذين أسقطوا الرَّبيع مِن الإسناد. وهذا يعني تقديمه لرواية شعبة بذِكْر الربيع بينهما. فقال: أخبرنا إسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الربيع بن البراء سمعه يحدث عن البراء قال: كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر قال:" آيبون، تائبون، عابدون، لربنا حامدون"(٤).

وقال ابن حجر:"حديث: أنّ رسول الله ﷺ ، كان إذا قدم من سفر قال:" آيبون تائبون عابدون، لربنا حامدون". رواه ابن حبان قال: أنا أبو خليفة ثنا أبو الوليد ثنا

(١) الترمذي، الجامع ٤٩٨/٥ برقم ٣٤٤٠ .
(٢) النسائي، السنن الكبرى ٢٠٣/٩ .
(٣) المرجع السابق ٢٠٣/٩ برقم (١٠٣٠٧).
(٤) المرجع السابق برقم (١٠٣٠٨) .

شعبة أنا أبو إسحاق عنه، بهذا. وعن النضر بن محمد ثنا محمد بن عثمان ثنا عبيدالله بن موسى عن فطر ابن خليفة عن أبي إسحاق سمعت البراء به. ولم يذكر الربيع.

ورواه أحمد: عن محمد بن جعفر، ويزيد، ويحيى، كلهم عن شعبة، عن أبي إسحاق، عنه، به.

ورواه إسرائيل بن يونس، وأبوه يونس بن أبي إسحاق، وفطر بن خليفة، والثوري، وشريك، كلهم عن أبي إسحاق، عن البراء، بغير واسطة. ورواه شعبة عن أبي إسحاق بواسطة الربيع بن البراء. وتابعه إبراهيم بن يوسف، عند أبي يعلى: وصرّح فطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، بسماعه من البراء، أخرجه ابن حبان، عنه. وفيه نظر، فقد قال الترمذي: رواية شعبة أصح.

قلت: ممّا يظهر من كلام الحافظ ابن حجر أنّه يُعِلّ رواية فطر بن خليفة التي انفرد فيها بذكر التصريح بالسماع من أبي إسحق للبراء، وأنّ هذا وَهمٌ منه، فقال فيه نظر! واستدل بتصحيح الترمذي لرواية شعبة بذكر الواسطة(الربيع). وقد نفى هذا السماع الإمام النسائي كما تقدم.

ثمّ إنّ السخاوي ذكر بأنَّ فطر بن خليفة تكلم النقاد في تصريحه بالسماعات، وأنها مجرد أوهام منه، فقال: "قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد القطان: **يعتمد على قول فطر (ثنا)** ويكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجية؟ قال: نعم.

وكذا قال الفلّاس: إنّ القطان قال له: وما يُنتَفع بقول فطر(**ثنا)** عطاء، ولم يَسْمَع منه؟! وقال ابن عمار عن القطان: كان فطر صاحب ذي سمعت، سمعت ، يعني أنه يُدَلِّس فيما عداها، ولعله تَجَوَّز في صيغة الجمع، فأوهم دخوله"[1].

(١) السخاوي، فتح المغيث ٢٢٦/١.

المطلب الثالث: مناقشة ابن حبان في ترجيحه:

يظهر من كلام الأئمة السابق في تصريحات فطر بالسماع أنّها سَجِيّة، وعادة عنده تدخل في باب تدليس صيغ الأداء! لذا فتصريحه بسماع أبي إسحق من البراء لا يَفيد شيئًا في إثبات هذا السماع. لا سيما وأنّ النقاد نَفَوا هذا السماع المُتوَهم. ويُضاف إلى هذا أنَّ أبا إسحق مُتَّهم بالتدليس أيضًا، ولا تُقبَل منه العنعنة إلا بالتصريح بالسماع(١)، وقد روى الثوري، وغيره عن أبي إسحق بالعنعنة، ولم يذكروا تصريحًا بالسماع! ممّا يُبيّن أنّ فطر بن خليفة وهم في ذكر التصريح بالسماع . وأستطيع أنْ أقول أيضًا أنَّ شعبة، وإنْ كانت روايته التي زاد فيها الربيع مُعنعنة أيضًا إلا أنَّ شعبة قد كفانا تدليس أبي إسحق السبيعي هو، والأعمش، وقتادة كما بين هذا النقاد(٢).

ثم بَيَن أبو الفضل ابن طاهر المقدسي أنَّ المحفوظ عن أبي إسحق هو عن الربيع عن البراء، فقال:" قال القاضي أحمد بن محمد بن عيسى هكذا حدثنا مسلم عن شعبة عن أبي إسحق عن البراء! **والمحفوظ:** عن أبي إسحق عن الربيع بن البراء عن البراء"(٣).

قلت: وبعد هذه الجولة بين أقوال النقاد يظهر لنا أنّ الصحيح ما قدّمه، وصَحَّحه النُّقاد مِنْ أنَّ رواية سماع أبي إسحاق عن البراء غير محفوظة، وإنّما هي وهم مِن فطر بن خليفة، ممّا يعني أنَّ قوْل ابن حبان رحمه الله فيه نظر، والصحيح أنَّ خَبَر فِطر معلول.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر، طبقات المدلسين/ ٤٢ (المرتبة الثالثة من المدلسين) برقم (٩١): " مشهور بالتدليس وهو تابعي ثقة وصفه النسائي وغيره بذلك".

(٢) قال الحافظ ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٦٣٠/٢:" عن شعبة أنه قال:"كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق، وقتادة"، "وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة، ولو عنعنوها".

(٣) أطراف الغرائب والأفراد ٣٠٦/٢ ، برقم (١٤٣٦).

لذا يظهر للباحث أهمية ضبط نوع (المزيد في متصل الأسانيد) وأنّه ليس كل زيادة في الإسناد –وإنْ استوفت شرط المزيد– تكون معلولة من المزيد في متصل الأسانيد، لأنّه يَقع أنْ يكون الراوي سمع هذا الحديث أولاً بواسطة، ثم سمعه مرة أخرى مباشرة مِن غير أي واسطة. فيُحَدِّث بهذا، ويُحَدِّث بهذا، وكلاهما محفوظان عند النقاد. وقد يظهر أنَّ أحد الطريقين لا يكون محفوظًا بل وهمًا من أحد الرواة كما في هذا الحديث.

المبحث السادس

الموضع السادس الذي قال فيه ابن حبان(ذِكر خبر قد يُوهم غير المُتَبحِّر في صناعة الحديث أنَّ خَبر أبي قِلابة الذي ذكرناه معلول)[1]

قال ابن حبان: أخبرنا عبدالله بن محمد بن سلم قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم قال: حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني **أبو قلابة أنّ أبا أسماء الرَّحبي حدَّثه عن ثَوبان مولى رسول الله** ﷺ أنَّه خرَج مع رسول الله ﷺ لثمان عشرة خلَت مِن شهر رمضان إلى البقيع، فنظر رسول الله ﷺ إلى رجل يَحتَجِم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أفطر الحاجِم والمَحجُوم".

ثم قال:" ذكر خبر قد يوهم غير المتبحر في صناعة الحديث أنَّ خبر أبي قلابة الذي ذكرناه معلول".

وقال: أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا حِبَان بن موسى، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا عاصم، **عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء الرَّحبي عن شدَّاد بن أَوس،** قال: بينما أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في ثمان عشرة خلت من رمضان، إذ حانَت منه التفاتة، فأبصر رجلًا يحْتجِم، فقال صلى الله عليه وسلم: "أفطر الحاجم والمحجوم"[2].

ثم قال: سمع هذا الخبر أبو قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، وسمعه عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس، وهما طريقان محفوظان، وقد جمع شيبان بن عبد الرحمن بين الإسنادين عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس".

---

(١) ابن حبان، الصحيح، ٣٠٣/٨ برقم (٣٥٣٢)، ذكر الزجر عن الشيء الذي يخالف الفعل الذي ذكرناه في الظاهر.

(٢) المرجع السابق برقم (٣٥٣٣).

المطلب الأول: وجه الإعلال المتوهم عند ابن حبان:

من كلام ابن حبان السابق يظهر أنّه يُصَحِّح الوَجهَين عنْ أبي قِلابة، عنْ أبي أَسماء عن ثَوبان، وأَنّه سمعه عن أبي الأشْعَث عن أبي أَسماء عن شدَّاد بن أوس، وسننظر في كلام النقاد لنقف على دقة ما قرره ابن حبان .

المطلب الثاني: دراسة الإسناد:

بعد النظر في كتب العلل والنقد، وجدت إشارات على إعلال حديث شداد، وثوبان بالاضطراب لوروده من وجهين مختلفين ذكرهما ابن حبان، الأول: أبو قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، والثاني: أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد بن أوس. لكنَّ البخاري، وغيره من الأئمة صححوا الوجهين معاً كما ذهب إليه ابن حبان في صحيحه. وبيان ذلك كما يأتي:

المطلب الثالث: أقوال النقاد في إسناد الحديث:

أولاً: قال الترمذي:"حدثنا محمود بن غيلان، ومحمد بن رافع قالا: حدثنا عبدالرزاق عن مَعْمَر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارِظ عن السَّائِب بن يزيد عن رافِع بن خَدِيج عن النبي ﷺ قال:" أفطر الحاجم والمحجوم". سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو غير محفوظ. وسألت إسحاق بن منصور عنه؟ فأَبى أنْ يُحَدِّث به عن عبد الرزاق، وقال: هو غلط. قلت له: ما عِلَّته؟ قال: روى عنه هشام الدَّسْتَوائِي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبدالله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" كَسْبُ الحَجَّام خَبِيث، ومَهْرُ البَغِيّ خَبِيث، وثَمَن الكَلْب خَبيث".

وسألتُ محمدًا عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أَصَحّ مِن حديث شداد بن أوس، وثوبان. فقلت له: كيف؟ بما فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح، لأَنَّ يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء

عن ثوبان. وعن أبي الأشعث عن شداد بن أوس؛ روى الحديثين جميعًا. قال أبو عيسى: وهكذا ذَكَروا عن علي بن المديني أَنَّه قال: حديث شداد ابن أوس، وثوبان صحيحان..."(١).

مِمَّا يتبين مِن سُؤالات الترمذي للأئمة أَنَّه كان يَرى أَنَّ في الحديث اضطراباً لأنه مَروي عن أبي قلابة من وجهين! لكنَّ البخاري أجابه بأنَّهما محفوظان، ثم بَيَّن أنَّ ابن المَديني أيضاً يُصَحِّح الوجهين.

وكذلك الإمام أحمد يصحح الوجهين عن أبي قلابة، كما نقل عنه البيهقي فقال:" قال الإمام أحمد: ورواه أيضا عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي أشعث عن شداد، وكأن أبا قلابة سمع الحديث من الرجلين جميعًا، وقد قيل عن عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد."(٢)

وذهب أيضاً ابن عَدِيّ إلى أنَّ الحديث مَروي من وجهين عن أبي قلابة؛ فقال:" يرويه أبو قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان، ومرة يرويه عن شداد بن أوس"(٣).

فكما رأينا أنَّ ابن حبان وافق الأئمة النقاد في تصويب الوجهين عن أبي قلابة، مع أنَّ الإمام أحمد قال بأنَّ أصَحّ حديث في (أفطر الحاجم والمحجوم) هو من طريق رافع بن خديج(٤)!

(١) الترمذي، العلل الكبير ٢٦٠/١ برقم (١٣٣).
(٢) البيهقي، السنن الكبرى ٢٦٥/٤ برقم (٨٥٤٢).
(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩٨/٣
(٤) الترمذي، الجامع ١٤٤/٣ برقم ٧٧٤. وقال الترمذي:" وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج".

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة تبين لي بعض أهم النتائج التي من الممكن أن تكون إضافة جديدة فيما يتعلق بالدراسات حول منهج ابن حبان في صحيحه، وكيفية تعامله مع الأحاديث المروية من وجهين، ومنها:

١- أهمية معرفة(الكنى والألقاب)، وتصرف الرواة في أسماء شيوخهم حتى لا يُظَنّ الراوي الواحد راويين، فيُجَهّلْهُما، أو يُجَهِّل أحدهما، ثم يُعِلّ الخبر بما لا عِلة فيه! ولهذا أكثَرَ الأئمة من التصنيف في أسماء الرواة وكناهم، وألقابهم، وحرصوا على تمييز ذلك دفعاً للوقوع في هذا المأزق! كما في الموضع الأول.

٢- أهمية معرفة(صحة الوجهين) عند النقاد، وكيفية تعاملهم معها، وذلك أن الحديث قد يُروى عن التابعي، ويكون له في هذا الحديث صحابيان، فيَظُنّ الظَّانُّ أنَّ أحدهما معلول، أو كلاهما لاضطرابه، بينما يكون الطريقان صحيحين بأنْ يَسْمَع الحديث من الصحابيين كليهما، فمرّة يُحَدِّث به عن هذا، ومرّة يحدث به عن الآخر. فيروي كل تلميذ ما حدثه. وممّا يُعِين على كشف ذلك أنْ يَرْوِي هذا التابعي -في بعض الطرق عنه- الحديث جامعاً بذكر الصحابيين، لكن هذا ليس شرطاً ما دام أن رواة الحديثين ثقات.

ومما ينبغي التنبيه عليه، أنّ ذلك لا يختص بالتابعي مع الصحابة، بل ما دون التابعي من باب أَوْلى، لِأنَّ كثيراً مِن الرُوَاة يكون مُكثِراً مِن الشيوخ واسع الرِّواية فيَسمَع الحديث من عدة شيوخ، فيروي الحديث بحسب المناسبة، أو النشاط والكسل جميعاً. كما في الموضع الثاني، والثالث، والرابع، والسادس.

٣- أهمية ضبط نوع (المزيد في متصل الأسانيد) وأنّه ليس كل زيادة في الإسناد -وإن استوفت شرط المزيد- تكون معلولة من المزيد في متصل الأسانيد، لأنّه يَقَع أنْ يكون الراوي سمع هذا الحديث أولاً بواسطة، ثم سمعه مرّة أخرى

مباشرة من غير أي واسطة. فيُحَدِّث بهذا، ويُحَدِّث بهذا، وكلاهما محفوظان عند النقاد. كما في الموضع الخامس.

٤- قد يكون الحق مع ابن حبان في تصحيح الوجهين، وقد لا يكون لوجود قرائن، وأدلة ترجح أحد الوجهين على الآخر، فقد يكون عنده أنَّ الوجهين صحيحان، وعند غيره يكون أحدهما فقط هو الصحيح. ولا يَضُرّ ابن حبان هذا، فإنّما هي اجتهادات نقدية، وقرائن.

٥- والغالب في معنى قوله(معلول)، أنَّ هذا وَهَم مِن غير المتبحر أنّها معلولة، وهي في الواقع ليست معلولة بل محفوظة بالوجهين. وأمّا المُتَبَحِّر في العلل فيعتقد صحة الوجهين.

٦- وأحياناً يُطلِق النُّقاد لفظ(معلول)، ولا يقصِدون أنَّه ضعيف، أو مردود، بل قد يكون هناك اختلافًا في أداء الحديث، فمرّة يرويه مُرسَلًا، ومرّة مَوصُولًا، أو مرفوعًا، ومرّة مَوْقوفًا، فالقصد أنَّ صورته صورة علة.

٧- وقد تكون العلة قادحة، وغير قادحة، فيذكر النقاد هذا الحديث في كتب العلل لا لإعلاله بل لبيان الاختلاف في أدائه. فيُروَى على وجهين صحيحين.

وأخير؛ هذا ما أظن أنَّ الله قد وفقني إلى دراسته واستنتاجه، فإنْ أصبت فمِنَ الله وحده، فله الحمد في الأولى والآخرة، وإنْ أخطأت فلَعلَّ الله يغفر زللي، وتقصيري، إنَّه هو الغفور الرحيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع والمصادر

١- ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

٢- ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م.

٣- ابن أبي شيبة(ت ٢٣٥هـ)، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ه.

٤- ابن القطان(ت٦٢٨ه)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥- ابن المنذر(ت ٣١٩ه)، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق : أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٦- ابن حبان(ت٣٥٤ه) ، الثقات، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٧- ابن حبان(ت٣٥٤ه)، الصحيح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ه - ١٩٩٣م.

٨- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، فتح الباري شرح صحي البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.

٩- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، التلخيص الحبير، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

١١- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، تعجيل المنفعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٢- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.

١٣- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦ه.

١٤- ابن حجر(ت٨٥٢ه)، طبقات المدلسين، تحقيق: د.عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١، ١٤٠٣ه - ١٩٨٣م.

١٥- ابن خزيمة(ت٣١١ه)، الصحيح، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠ه - ١٩٧٠م.

١٦- ابن رجب(ت٧٩٥ه)، شرح علل الترمذي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٧- ابن القيسراني(ت٥٠٧ه)، أطراف الغرائب والأفراد، تحقيق: محمود محمد نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١٨- ابن عبد البر(ت٤٦٣ه)، التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٩- ابن عدي(ت٣٦٥ه)، الكامل في الضعفاء، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٧م.

٢٠- ابن ماجه(ت ٢٧٣ه)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

٢١-أبو أحمد الحاكم(ت٣٧٨ه)، الأسامي والكنى، تحقيق: يوسق بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٤ م.

٢٢- أبو داود الطيالسي(ت٢٠٤ه)، المسند، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٢٣- أبو داود(ت٢٧٥ه)، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٤- أبو طالب القاضي(ت٦٠٨ه)، ترتيب علل الترمذي الكبير، تحقيق : صبحي السامرائي، السيد أبو المعاطي النوري، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٢٥- أبو يعلى(ت٣٠٧ه)، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤ه - ١٩٨٤م.

٢٦- أحمد(ت٢٤١ه)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: د عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

٢٧- الألباني(ت١٤٢٠ه)، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، دار باوزير للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٢٨- البخاري(ت٢٥٦ه) ، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن،مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٢٩- البخاري(ت٢٥٦ه)، التاريخ الأوسط ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب.

٣٠- البخاري(ت٢٥٦ه)، رفع اليدين في الصلاة، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٤ه - ١٩٨٣م.

٣١- البزار(ت٢٩٢ه)، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٣٢- البغوي(ت٥١٦ه)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٣- البيهقي(ت٤٥٨ه)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٣٤- البيهقي(ت٤٥٨ه)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي وآخرون، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٥- الترمذي(ت٢٧٥ه)، الجامع، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨ م.

٣٦- الحازمي(ت٥٨٤ه)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٥٩ه ـ

٣٧- الحاكم(ت٤٠٥ه)، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٨- الخطيب البغدادي(ت٤٦٣ه)، الكفاية في علم الدراية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٣٩- الخطيب البغدادي(ت٤٦٣ه)، موضح أوهام الجمع والتوفيق، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه.

٤٠- الدارقطني(ت٣٨٥ه)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، الرياض. ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٤١- الدارمي(ت٢٥٥ه)، السنن، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.

٤٢- الذهبي(ت٧٤٨ه)، الكاشف، تحقيق: محمد عوامة، أحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٤٣- السخاوي(ت٩٠٢ه)، فتح المغيث، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١٤٢٤،١هـ - ٢٠٠٣م.

٤٤- الطبراني(ت٣٦٠ه)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٥- الطبري(ت٣١٠ه)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٦- الطحاوي(ت٣٢١ه)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١٤١٥،١ هـ.

٤٧- عبد بن حميد(ت٢٤٩ه)، المنتخب من المسند، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ه - ١٩٨٨م.

٤٨- الفسوي(ت٢٧٧ه)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

٤٩- مسلم(ت٢٦١ه)، الجامع الصحيح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٠- النسائي(ت٣٠٣ه)، السنن الكبرى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ه - ١٩٩١م.

٥١- النسائي(ت٣٠٣ه)، السنن الصغرى، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.